المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مشروع بحثي

جيل ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية

بين السلطة والحراك

(1)

تصورات حول أزمة ما بعد

17 تشرين :

المسار والأسباب والمسؤوليات

مديرية الدراسات الإستراتيجية

آب 2021

مشروع بحثي:

جيل ما بعد الحرب الأهلية

اللبنانية

بين السلطة والحراك

(1)

تصوّرات حول أزمة ما بعد

17 تشرين:

المسار والأسباب والمسؤوليات

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مشروع بحثي:
جيل ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية بين السلطة والحراك (1)

عنوان العدد: تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين: المسار والأسباب والمسؤوليات

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
إعداد: د. حسام مطر
العدد: الأول
تاريخ النشر: آب 2021

شكر للمساعدين الذين تولّوا إجراء المقابلات وتفريغ مضمونها بدقة، وتقدير لما أبدوه من حماسة وكفاءة.
وهم: بتول بزي، حسن عثمان، زينب عقيل، سارة زهرالدين، ندى غازي، هبة هاشم، يارا بليبل

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box: 24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

مدخل

بدأ اللبنانيون منذ صيف 2019 يتلمّسون اهتزاز قيمة العملة المحلية التي كان يُعتبر ثباتها من مسلّمات الاستقرار في لبنان وهو أمر لطالما تفاخر به كثيرًا المسؤولون الرسميون. وخلال الأشهر اللاحقة بدأت تتراجع قيمة الليرة اللبنانية بشكل واضح أمام الدولار الأميركي وهو ما كان الدليل الأوضح على أن "لحظة الحقيقة" قد حلّت وأن حقبة الانهيار المالي والاقتصادي قد بدأت. ومع شهر تشرين الأول 2019 انفجرت احتجاجات شعبية واسعة في لبنان ضد المنظومة السياسية والاقتصادية في البلاد، وهو حدث لم يكن عاينه اللبنانيون منذ عقود. كانت الاحتجاجات شديدة التعقيد والتداخل حيث سارعت قوى خارجية وداخلية لاستثمارها لا سيما ضد تحالف الأكثرية النيابية. وقد سبقت الانفجار الشعبي في 17 تشرين الأول مناخات من السخط والغضب الشعبي لشهور عديدة جرى التعبير عنها بكثرة الاحتجاجات الفرعية في المناطق اللبنانية لأجل قضايا مطلبية وحقوقية ونقابية ومحلية، وكان كل ذلك مترافقًا مع حملة إعلامية وسياسية، داخلية وخارجية، ضد الأكثرية النيابية ورئاسة الجمهورية. جرى كل ذلك في ظل مقاربة أميركية تقوم على دمج لبنان ضمن استراتيجية "الضغوط القصوى" على إيران التي تبنّتها إدارة دونالد ترامب حينها.

استمرت الاحتجاجات لأسابيع قبل أن تتراجع بفعل عمليات احتوائها والانقسامات التي شابتها واختراقها من قوى سلطوية وخارجية لتوظيفها في لعبة تغيير التوازنات المحلية. إلا أن خمود الاحتجاجات لم يُعد عقارب الساعة إلى الوراء فأصبح لبنان، دولة ونظامًا وسلطة، أمام واقع جديد على كافة الصعد. لقد تقلّصت مشروعية النظام السياسي إلى حدّها الأدنى، وانكشفت معظم القوى السياسية أمام تراجع شعبيتها في مقابل صعود قوى ناشئة ولو مشرذمة، وظهر جيل من الشباب اللبناني منقسم بين الرؤى السابقة والطروحات الجديدة مع قدرة أقلّ على تعبئته بالخطاب الطائفي.

واقتصاديًا بدأت تتسارع الأزمة وبرزت الخسائر الفادحة في ميزانية مصرف لبنان والقطاع المصرفي ككل والتي تسببت بها سياسات وأخطاء وارتكابات متراكمة لأكثر من عقدين من الزمن ولا سيما منها الهندسات المالية ثم تهريب الودائع إلى الخارج أثناء إقفال المصارف في تشرين الأول 2019 وما بعده. فتضخّمت الأسعار وتراجعت المداخيل وتعطلت القطاعات الاقتصادية مع استمرار انفلات سعر الصرف حتى وصل في حزيران 2021 إلى 18000 ليرة لبنانية للدولار الواحد (كان 1500 ليرة قبل بداية الأزمة) وبدأ ينعكس ذلك في ارتفاع نسب العاطلين عن العمل مع كل التبعات الاجتماعية الكارثية.

تألفت في كانون الثاني 2019 حكومة جديدة برئاسة حسان دياب خلفًا لرئيس الوزراء سعد الحريري المستقيل على خلفية الاحتجاجات. بدأت الحكومة الجديدة مساعيها لاحتواء الانهيار فأعلنت التوقف عن دفع الديون الخارجية وأقرّت خطة للتعافي الاقتصادي لتوزيع الخسائر بين الدولة والمصرف المركزي والمصارف وبدأت البحث في اجراءات تقشفية واسعة وعقدت عدة حوارات مع مؤسسات دولية ولا سيما منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن هذه الجهود كانت تلقى معارضة شديدة من القوى المالية والمصرفية وجزء من النظام السياسي، وفي خضمّها وصل وباء كورونا إلى لبنان معمّقًا من أزمته الاقتصادية والاجتماعية لتكتمل المأساة مع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020. مع هذا الانفجار وفي ظل انقسامات سياسية متشعبة أعلن رئيس الحكومة استقالته ودخلت الحكومة مرحلة مفتوحة من تصريف الأعمال حتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

ما بين احتجاجات 17 تشرين الأول 2019 حتى حزيران 2021 تواصلت احتجاجات شعبية ضعيفة الزخم ومشتتة ومتباينة في أهدافها ودوافعها وتركزت بين العاصمة بيروت وطرابلس في الشمال مع محاولات لقوى الحراك والمعارضة لتنظيم الصفوف وبناء تحالفات واستعادة الزخم الشعبي ولكن من دون نجاح ملحوظ (ملحق رقم 1). رغم ذلك ما تزال مشاعر السخط تتزايد بشكل كبير وخاصة مع حصول شحّ في المواد الأساسية وانفلات الأسعار وتراجع كبير في الخدمات العامة وعودة ظاهرة الطوابير أمام محطات الوقود. ويترافق ذلك مع انقسام عمودي حاد بين القوى التقليدية التي عجزت عن بناء توافقات لإدارة مرحلة انتقالية تخفف من تداعيات الأزمة على المواطنين اللبنانيين. ويستمر هذا الانقسام مع غياب التوافق الإقليمي والدولي حول الوضع اللبناني بالرغم من إطلاق فرنسا لمبادرة تأليف حكومة من الاختصاصيين لكن من دون نجاح على مدى تسعة أشهر بعد استقالة حسان دياب.

في ظل هذه الأزمات المتداخلة والحراكات والاحتجاجات في الشارع ظهرت شريحة الشباب اللبناني في مركز الحدث. فهؤلاء هم الأكثر تضررًا من الانهيار الحاصل سواء من ناحية قدرتهم على استكمال الدراسة أو إيجاد فرص العمل أو الانطلاق في الحياة. وهم أيضًا كانوا زخم الحركة الاحتجاجية[1] ويدور الصراع حول إقناعهم واجتذابهم من كل القوى الفاعلة. كما أن أهمية هذه الشريحة تكمن في أن وعيها تشكّل بعد الحرب الأهلية وكانت قادرة على معايشة مرحلة ما بعد 2005 وادراكها بكل تعقيداتها. وهذه الشريحة نظرًا لتعليمها الجامعي وفعاليتها

[1] أنظر مثلاً الدراسة المسحية التي أجرتها كل من ليا بو خاطر وريما ماجد، ثورة تشرين أول 2019 في لبنان: من حرّكها ولماذا؟ الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2020.

السياسية تساهم في تشكيل جزء من الرأي العام الشبابي وينحدر منها قادة رأي قادرون على الوصـول إلى الجمهور برسـائل محددة. وفي الانتخابات النيابية المقبلة عام 2022 من المتوقّع أن تكون هذه الفئة حاضـرة بقوة على صـعيد التعبئة والتحشـيد والاقناع وتؤثر في السـلوك الانتخابي بدرجة ما.

وعلى الرغم من كثرة الاستطلاعات والمسوحات حول الرأي العام تجاه القضايا السياسية وآراء الجمهور فيما يخص الأزمة الاقتصـادية والسـياسـية التي يمر بها لبنان، فإن البحوث النوعية ما تزال ضئيلة. إن فهم إدراكات الشباب المتعلم للأزمة وتوقّعاته لها يسهم في الوصول إلى فهم معمّق يتجاوز البيانات الكمية وهو ما سيفيد في قراءة التصـورات الشـعبية بالعموم تجاه الأزمة وكيف سينعكس ذلك على علاقة الناس بالقوى السياسية التي ستحاول بدورها تطوير خطابها وسـياسـاتها بمقدار ما. وأهمية ذلك مرتبطة أيضًـا بطبيعة المرحلة في لبنان حيث دخلت البلاد في مرحلة مضطربة يسودها التوتر والضبابية، ولذا من الضروري فهم كيف يتعامل الناس مع ذلك أو يقاربونه بما يساعد على فهم سلوكهم المستقبلي.

انطلاقًا مما تقدّم نفّذ المركز الاسـتشـاري للدراسـات والتوثيق - مديرية الدراسـات الاسـتراتيجية بحثًا نوعيًا شـمل شـريحة من الشـباب اللبناني من الحائزين على شـهادات جامعية والمنتسـبين إلى الأحزاب التي واظبت على المشاركة في السلطة وكذلك أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك بهدف استكشاف تصوّراتها على عدة صعد والمقارنة فيما بينها. سيحاول هذا البحث الوصول إلى الفهم الذاتي لدى شـــريحة شـــبابية هامة للأزمة في لبنان وكيف يعبرون عن ذلك وعن التصـــوّرات والتوقّعات والمشـــاعر بلغتهم الخاصـــة بما يمنحنا كما وافرًا من البيانات الأصـــيلة لتحليلها. إنها محاولة للولوج إلى التعبيرات المســـكوت عنها وإلى ما هو مكبوت والوصـــول إلى عمق الذات وهذا كله يسمح بفهم أعمق لسلوك هذه الشريحة وما يمكن توقعه منها في المدى المنظور. ولذا كان السؤال الأساسي هو **كيف يؤثر الانتماء السياسي والطائفي على تصوّرات خريجي الجامعات المحزّبين والمنظّمين تجاه أزمة ما بعد احتجاجات 17 تشرين؟**

تبنّى المشروع منهجًا نوعيًا من خلال المقابلات شبه المنظّمة التي شملت 64 خريجًا جامعيًا من عمر 24 سنة إلى 30 سنة منتمين لأحزاب مشاركة في السلطة (35 شخصًا) والمعارضة والحراك (29 شخصًا). ولضمان خصوصية المشاركين سنشير إليهم بأسماء وهمية. وقد جرت المقابلات عبر فريق من المساعدين في الفترة بين تموز 2020 وتشرين الثاني 2020 وشملت 16 سؤالًا توزعت على المحاور الثلاثة الآتية:

- كيف يدرك المشاركون طبيعة الأزمة وأسبابها ومسارها؟ وكيف يوزعون المسؤوليات؟
- ما هي المخاوف والهواجس التي تثيرها الأزمة لديهم وكيف يترك ذلك تداعياته عليهم؟
- كيف يتصوّر المشاركون مسارات التغيير السياسي الممكنة ورهاناتهم عليه؟

نتج عن هذه المقابلات كمٌ كبير من الداتا الغنية التي تستلزم الكثير من المعالجة قبل عرض النتائج والخلاصات التي سيجري تقديمها في ثلاثة تقارير تصدر تباعًا موزّعة وفق المحاور الثلاث المذكورة أعلاه.

المقدّمة

نستكشف في هذه الدراسة كيف يقيّم المشاركون، من الشباب اللبناني (24 سنة – 30 سنة) من الحائزين على شهادات جامعية والمنتسبين لأحزاب مشاركة في السلطة والمعارضة ومجموعات الحراك، الأزمة التي تعصف بالواقع اللبناني منذ العام 2019. خلال ذلك العام بدأ اللبنانيون يتلمسون أزمة مركّبة غير مسبوقة، سياسية ومالية ونقدية ومصرفية واجتماعية أخذت تضرب أسس الكيان اللبناني ونظامه. تعاني هذه الشريحة العمرية على وجه التحديد من الأزمة، وهي شريحة ما بعد الحرب الأهلية (مواليد عام 1990 إلى عام 1996) التي كان لديها توقعات متفائلة لمستقبلها من ناحية ولكنها سرعان ما كانت ضحية "السلم" الذي نشأت في كنفه من ناحية أخرى. فهذه الشريحة كانت تهم بالدخول إلى سوق العمل وبناء تجربة عملية وتتحضر لالتزامات مهنية وشخصية وإذ بالانهيار يضعها أمام أسئلة صادمة ذات تأثيرات شخصية ونفسية واجتماعية وسياسية غير منظورة.

تدور هذه الدراسة حول **تصوّر المشاركين للأزمة اللبنانية الحالية من ناحية الأسباب والمسار وتقييمهم للمسؤوليات عنها ولأداء أحزابهم ومجموعاتهم.** سنركّز على اللغة المستخدمة من المشاركين والمفاهيم التي يوظفونها وكذلك على مشاعرهم لناحية الغضب أو القلق أو التعاطف وفي أي اتجاه يوجّهونها. وهذا الأمر لا يخلو من صعوبة نظرًا للحرج المرتبط بطبيعة بعض الأسئلة.

أما البيانات النوعية التي جرى جمعها وتحليلها لهذه الدراسة فكانت نتاج الأسئلة التالية:

1. متى تظن أن المسار الذي أوصل إلى هذه الأزمة قد بدأ؟
2. ما هو السبب الرئيسي للأزمة بحيث لو عالجناه يمكن أن يحلّ جزءًا كبيرًا منها؟
3. كيف تنظر إلى مسؤولية حزبك عن الأزمة وهل يتحمّل هو المسؤولية الأكبر؟
4. كيف تقيّم أداء القوى التي تمثلك سياسيًا وخياراتها؟
5. لو عدت بالذاكرة، ما أجمل/أسوأ حدث سياسي محلّي لا يمكنك نسيانه؟

منذ حراك عام 2015 ثم احتجاجات 2019 صدر العديد من الدراسات حول دور الشباب فيها وتأثيرها عليهم وتفاعلهم معها. درست كارول درباج المشاركين الجدد في حراك 2015 وكيف تعاملت مجموعات الحراك مع هؤلاء المشاركين من خلال الارتجال السياسي وخطابها الفضفاض والهيكلية المرنة والعفوية لاجتذابهم كمتلقين وليس كشركاء[2]. وبعد احتجاجات 17 تشرين ظهرت

[2] كارول درباج، السياسة بالصدفة: "الحراك" يواجه "شعوبه"، معهد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت، 2016.

جملة دراسات كمّية ونوعية لفهم تداعيات الحدث على عدة مستويات. تعرض دراسة عن "انترناشونال ألرت" أجريت بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2020 موجزًا عن الأسباب الرئيسية للتوترات المرتبطة بتصورات وتجارب الفئات الاجتماعية والجهات السياسية الفاعلة الرئيسية من خلال إجراء مقابلات غير منظمة، وركّز التقرير على تداعيات وباء كورونا[3]. دراسة أخرى أجراها طلاب في جامعة القديس يوسف خلال شهر كانون الثاني 2020 جمعت بين المنهجين الكمي والنوعي ضمن دراسة ميدانية في طرابلس حول المطالب والتوقعات من الاحتجاجات لدى المقيمين من لبنانيين وأجانب[4]. وأنجز مرتضى الأمين وريم صعب وريما ماجد وأرين أيانيان استطلاعًا شمل 400 مشارك (عينة غير عشوائية وغير تمثيلية) بين شهري آذار وتموز 2020 لاستكشاف آراء الموالين للأحزاب تجاه احتجاجات 17 تشرين[5].

أهمية هذه الدراسة أنها تواكب الانهيار الاقتصادي والسياسي الذي يمر فيه لبنان وتأثيراته على مواقف هذه الشريحة الشبابية المهمة بفعل تحصيلها العلمي وفعاليتها السياسية. لقد جرى جمع الداتا بعد مرور أشهر على خمود احتجاجات 17 تشرين ولذلك كان من الممكن ملاحظة تداعيات تلك الظاهرة على الوعي السياسي للشباب اللبناني وخياراته. إن أغلب الدراسات في تلك المرحلة كانت ذات طابع كمي (نسب البطالة، المشاركة في الاحتجاجات، الدخل، الهجرة ...إلخ) من خلال الاستطلاعات والمسوحات الميدانية. ونظرًا إلى أن الدراسة اعتمدت على داتا نوعية في تلك اللحظة حيث كانت انفعالات احتجاجات 17 تشرين حاضرة وكذلك صدمة بداية الانزلاق نحو الأزمة الاقتصادية فإنها تمكنت من جمع بيانات غنية يمكن أن توصل لنتائج مستجدة أو تعميق الفهم لما هو قائم وقادم.

إن التعرّف على قراءة المشاركين للأزمة وإدراكهم لمسارها وكيف ينظرون إلى المسؤوليات بشأنها سيتيح لنا الكشف المعمّق عن القضايا والمفاهيم التي تحرّك هذه الشريحة وما هي مصادر السخط لديهم وكيف يمكنهم إعادة التموضع داخل المجال السياسي. وتاليًا يمكن أن

---

[3] زينة عبلا وآخرون، تصوّر لبنان جديد والتنازع حول حقيقته؟ الجهات الفاعلة والقضايا والديناميات التي أعقبت إحتجاجات تشرين الأول/أكتوبر، إنترناشونال ألرت، كانون الثاني 2021. أنظر الرابط الآتي:
https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon-Context-Analysis-Feb-Jul-AR-2021.pdf

[4] E. Dahrouge, J. Nammour, AS Lotf & 2019-2021 ArMA Programme students (Saint-Joseph University, Beirut, Lebanon) 'The 17 October 2019 protests in Lebanon: Perceptions of Lebanese and nonLebanese residents of Tripoli and surroundings', 4 Global Campus Human Rights Journal, 2020, pp. 488-516.
http://doi.org/20.500.11825/2035

[5] مرتضى الأمين وآخرون، موالو الأحزاب في لبنان: الوجه الآخر للتغيير، ترجمة حسان حساني، موقع سينابس، 14 تشرين الأول 2020.

نفهم مدى المسافة بين هؤلاء الشباب وأحزابهم، وإلى أي حد يعكسون الخطاب الرسمي وأين يتجاوزونه ولماذا، وأين تتقاطع أو تتباعد شريحتا شباب أحزاب السلطة وقوى المعارضة والحراك، وتأثير الانتماء السياسي والطائفي على تشخيص الأزمة والمسؤوليات حولها، ومقدار الرضا لدى الشباب عن أحزابهم ومجموعاتهم. وبما لا يقل أهمية ستكشف لنا لغة المشاركين عن جزء من الخطاب الداخلي غير الرسمي للأحزاب والمجموعات الذي يوظّف بغرض التعبئة والضبط.

أخيرًا يجب التأكيد على **أن الداتا المتوفّرة تتصف بكونها نوعية وليست كميّة ولذلك فالنتائج غير قابلة للتعميم إلى خارج دائرة المشاركين في الدراسة ولكنها يمكن أن تكون كاشفة ومساعدة على فهم تصورات من هم خارجها.**

تتوزع محاور الدراسة على ثلاثة أقسام. **القسم الأول** يوضح المفاهيم المرتبطة بالدراسة والمنهج المعتمد في جمع الداتا واختيار العيّنة مع تفصيل كمّي لها. **والقسم الثاني** يفحص كيف يقارب الشباب المشاركون مسار الأزمة التي تعصف بلبنان من ناحية وما تشخيصهم لسببها الأساسي. **أما القسم الثالث** فيكشف كيف يوزّع المشاركون المسؤوليات عن الأزمة وكيف يعبّرون عن رضاهم عن أداء أحزابهم ومجموعاتهم.

أولًا: الإطار المفاهيمي والمنهجي

1.1 الأزمات وتأثيرها على الانتماء والمشاركة السياسية

تهتم الدراسة بالنظر في تأثير "الانتماء السياسي" (political affiliation) على إدراك الأزمة الحادّة التي يمر بها لبنان منذ العام 2019. كيف يجري تصوّر الأزمة وتداعياتها لدى المحازبين الشباب من جيل ما بعد الحرب الأهلية مقارنة بين فئتين: أحزاب السلطة من ناحية وأحزاب المعارضة ومجموعات الحراك من ناحية أخرى. والمقارنة تشمل العامل الطائفي داخل فئة شباب أحزاب السلطة وكذلك بين فئتي أحزاب السلطة والمعارضة. وبحسب أدبيات الانتماء السياسي فإن الانتساب لمجموعة، طائفة أو حزب، له تأثير قوي على مواقف الفرد وسلوكه، فهناك علاقة قوية بين الانتساب الحزبي والآراء السياسية. فالفرد المنتسب لجماعة ما يقوم بدمج معايير الجماعة وقيمها بهويته ونظرته للأمور ثم يسترشد بها في تشكيل آرائه ومواقفه السياسية.

يحوز مفهوم "الموقف السياسي" الذي يتنّباه الفرد اهتمامًا واسعًا ومن مداخل متعددة تدرسه من مناظير سياسية ونفسية واجتماعية وبيولوجية وتكنولوجية وتحاول فهم كيف يتشكّل ويتغير. وفي هذا السياق تترك الأزمات الاقتصادية والسياسية تأثيرًا مباشرًا على المواقف السياسية للأفراد سواء أولئك الذين هم ضمن النخبة أو ضمن الجمهور. ويشمل هذا التأثير تحوّلًا في المواقف تجاه قضايا سياسية[6] واستراتيجية ومعرفية وهوياتية وثقافية[7]. توصّلت

---

[6] مثلاً وجدت دراسة أن الأزمة الاقتصادية عام 2008 تركت تأثيرها على النخبة السياسية الإيطالية لتجعلها أكثر تأييدًا للتكامل الأوروبي. أنظر:

Nicolò Conti, Maurizio Cotta and Luca Verzichelli, The Economic Crisis and its Effects on the Attitudes of Italian Political Elites Towards the EU, Special Issue: National Political Elites and the Crisis of European Integration, Country Studies 2007-2014, Vol. 41, No. 4 (158), (2016), pp. 129-149.

أنظر أيضًا:

Ioannis Andreadis and others, Economic crisis and attitudes towards the European Union: are Italians and Greeks becoming Eurosceptic because of the crisis? Paper presented at the 2014 PSA Annual Conference Panel of the Italian Politics Specialist Group and the Greek Politics Specialist Group: "Economic and Political crisis in Greece and Italy in the context of Europe".

[7] وجدت دراسة أن الأزمة العالمية 2008 أعادت تشكيل الدعم الفردي للديمقراطية وليبرالية السوق بشكل متناقض بين دولة وأخرى. أنظر:

Pauline Grosjean, Frantisek Ricka, Claudia Senik, Learning, political attitudes and crises: Lessons from transition countries, Journal of Comparative Economics, Volume 41, Issue 2, 2013, pp. 490 - 505

تبيّن وجود علاقة بين الشعور بالتهديد والتحوّل في المواقف السياسية نحو المحافظة أو الليبرالية. أنظر:

دراســة أجراها باحثون من جامعة يال في الولايات المتحدة عام 2008 إلى أن الانتســاب لأحد الحزبين أدّى إلى تحوّل مباشر في السلوك السياسي والانتخابي وفي تبنّي مواقف منسجمة مع تلك الخاصــة بالحزب[8]. وخلصــت دراســات أخرى إلى أن موقف الأفراد من الســياســات يرتبط بالانتماء السياسي حيث كان يكفي أن يتم تعريف محتوى السياسة أنه ليبرالي ليرفضه المحافظ والعكس صــحيح حتى لو كان المحتوى معاكسًــا لما تم توصــيفه به. وفي دراســة أخرى كان المشاركون يغيّرون مواقفهم متى اكتشفوا أن حزبهم لديه موقف مغاير تجاه سياسة ما، ورغم ذلك ظلوا يعتقدون أنهم يشكّلون مواقفهم باستقلالية. فبحسب هذه الدراسة حين كان يغيب موقف الحزب تجاه سياسة ما كان المنتسبون يبنون موقفهم على المحتوى الموضوعي للسياسة على ضــوء معتقداتهم الإيديولوجية. لكن حين يظهر موقف الحزب من تلك الســياســة كان المنتسبون يفترضون أن هذا هو موقفهم أيضًا بمعزل عن مراجعة المحتوى[9].

وربطًا بالانتســاب الســياســي يهمّنا أن نفهم كيف يؤثر حدوث أزمات حادة كتلك التي يمر بها لبنان على المشــاركة الســياســية. وقد توسّــعت دراســة المشــاركة الســياســية (political participation) إلى درجة أنها أصبحت تعني دراسة كل شيء، لكن المفهوم بقي على صلة وثيقة بالديمقراطية وهكذا ظهر مفهوم "الديمقراطية التشــاركية" المتينة كبديل للديمقراطية الليبرالية الهشّة[10]. وقد توصلت دراسة للمرحلة بين 2002 – 2010 في أوروبا من خلال دراسة المشاركة السياسية والأزمات إلى أن "نظرية المظالم" مفيدة في الظروف السيئة جدًا حيث إن المظالم التي تُفرض فجأة يمكن أن تقود لأشــكال مختلفة من الســلوك الاحتجاجي وتدفع

Fade R. Eadeh, Katharine K. Chang, Can Threat Increase Support for Liberalism? New Insights Into the Relationship Between Threat and Political Attitudes, Social Psychological and Personality Science, Volume:11 issue:1, pp. 88-96

ومن خلال تحليل تاريخي للتداعيات السياسية للأزمات الاقتصادية من 1870 إلى 2014 وجد باحثون أن هذه الأزمات تؤدي إلى صعود الاتجاهات اليمينية في الانتخابات وتصبح البرلمانات مشتتة بين عدد أكبر من الأحزاب بما يجعل القدرة على الحكم أصعب.

Manuel Funke, Moritz Schularick, Christoph Trebesch, The political aftermath of financial crises: Going to extremes, VOXEU, November 21, 2015.

[8] Gerber, Alan S., Gregory A. Huber, and Ebonya Washington. 2010. "Party Affiliation, Partisanship, and Political Beliefs: A Field Experiment." *The American Political Science Review* 104 (4): 720-744.

[9] Jeoffrey L. Cohen, Party over Policy: The Dominating Impact of Group Influence on Political Beliefs, Journal of Personality and social psychology, Vol. 85, No. 5, 2003, pp. 808 – 822.

[10] Benjamin Barber, Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. Berkeley: University of California Press, 1984.

عمليات التعبئة إلى الذروة[11]. فالأزمات الاقتصادية تدفع غالبًا نحو تغييرات سياسية حيث إن المخاطر العالية تحفّز الدوافع لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على الخروج من المؤسسات الموجودة ورمي التحالفات السياسية القائمة[12]. وأظهرت دراسة أن الأفراد الذين يشعرون بتردّي أوضاعهم يزيد احتمال نزولهم إلى الشارع ولكن تأثير هذه المشاعر الذاتية بالحرمان يزداد بحسب السياق الاقتصادي والسياسي مثل ارتفاع معدلات البطالة. فهذا التفاعل الديناميكي بين الشعور بالمظالم وظهور فرص سياسية يسهم في تفسير السلوك الاحتجاجي[13]. عربيًا، كانت احتجاجات "الربيع العربي" عام 2011 منعطفًا تاريخيًا في تموضع الشباب العربي داخل المجال السياسي وهو ما ترك آثار عميقة على مستقبل الأنظمة السياسية وطبيعة الحياة السياسية لا سيما مع كون المجتمعات العربية من الأكثر شبابًا في العالم (30٪ من السكان هم من الفئة العمرية بين 15 – 29 عامًا). ورافق ذلك موجة من الدراسات، الحكومية وغير الحكومية ولا سيما من جهات أجنبية، حول هؤلاء الشباب لناحية المظالم والطموحات والمشاركة السياسية والانخراط المدني (تقديم الخدمات، التنمية المجتمعية، ريادة الأعمال الاجتماعية، الفنون والثقافة) والهوية والمقاومة والاحتجاج واستخدام وسائل الإعلام، كل ذلك ربطًا بالأزمات التي تعانيها المنطقة[14].

اهتمت بعض الدراسات في البحث عن المصادر الثقافية لاحباط الشباب العرب (البطالة، نوعية التعليم، تكوين العائلة والزواج) ودورها في احتجاجات الربيع العربي[15]. ركّزت الدراسات بالعموم على استخدام أداة المقابلة شبه المنظّمة بهدف الاستماع لصوت الشباب وأحيانا جرى جمعها مع الداتا الكمّية. فهناك دراسة استندت إلى مقاربة إثنوغرافية من خلال المقابلات شبه المنظّمة

---

[11] Anna Kern, Sofie Marien, Marc Hooghe, Economic Crisis and Levels of Political Participation in Europe (2002–2010): The Role of Resources and Grievances, West European Politics, Vol. 38, Issue 3, 2015, pp. 465 – 490.

[12] Jeffry A. Frieden, David A. Lake, Michael Nicholson, and Aditya Ranganath, Economic Crisis and Political Change in the United States, 1900 to the Present, Scholar Harvard, May 2017.

[13] Maria Grasso and Marco Giugni, Protest Participation and Economic Crisis: the conditioning role of opportunites, European Journal of Political Research, Vol. 55, 2016, pp. 663 – 680.

[14] احتوت دراسة لمعهد فريدريش أيبرت على مراجعة غنية عن الدراسات حول الشباب في المنطقة العربية. أنظر: يورغ غرِتِل ورالف هسكِل (تحرير)، مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة ماريا الدويهي، دار الساقي، 2019، ص: 24 – 32.

[15] أنظر مثلاً:

M. Chloe Mulderig, An Uncertain Future: Youth Frustration and the Aarb Spring, Boston University, The PARDEE Papres, no. 16, April 2013.

مع 70 ناشطًا من مصر وتونس تقصّت سرديات المشاركين للأحداث بعد 2011 وتأثيرها على نشاطهم داخل أحزابهم السياسية وانخراطهم المدني[16]. بينما دمجت دراسة لـــمؤسسة "فريدريش أيبرت" بين الداتا النوعية والكمّية وشملت 9000 شاب عربي من ثمانية بلدان عربية (البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس، اليمن). وتقصّت الدراسة مفهومي "غياب اليقين" (موجّه نحو المستقبل) و "فقدان الأمن" (مرتبط بالحاضر) لدى الشباب العرب[17].

مر الانخراط السياسي للشباب العرب بعدة تحولات أثناء وبعد "الربيع العربي". وجدت دراسة اعتمدت أداة المقابلة شبه المنظّمة وشملت لبنان وسوريا ومصر وتونس والجزائر أنه بعد الاحتجاجات العربية والانخراط السياسي للشباب فيها حصلت عملية تراجع للشباب وتخفيض للتعبئة لأسباب مرتبطة بالقمع والاعتقالات والاحباط. جادلت الدراسة أن هذا التراجع كان نحو أشكال من الانخراط الاجتماعي والثقافي كبديل للنشاط السياسي ولا سيما نحو الأنشطة المرتبطة بالتنمية والأفعال المجتمعية المرتبطة بالمستوى المحلي. وفي حين يصر هؤلاء الشباب على أن هذه الأنشطة "منزوعة السياسة" لكنهم يرونها استكمالًا لنشاطهم السياسي السابق ويعلنون الجاهزية لاعادة التعبئة السياسية حين تصبح الظروف ملائمة[18]. وضمن دراسة في كتاب صادر عن "أوكسفورد" يجادل الباحثون بوجود نمطين يميزان التاريخ السياسي للشباب العرب. النمط الأول هو الانسحاب من المشاركة السياسية إلى ما قبيل أحداث "الربيع العربي" ثم المشاركة الواسعة في الاحتجاج واسقاط الأنظمة بعد ذلك وهو النمط الثاني. وتظهر الدراسة، استنادًا إلى معطيات كمّية، إلى أن الشباب كانوا أكثر ميلًا لدعم العنف السياسي من المشاركة السلمية وذلك بسبب التهميش الاقتصادي الذي يقود إلى الانسحاب السياسي وارتفاع السخط ما يوّلد الصراع[19].

---

[16] Nur Laiq, Talking to Arab Youth Revolution and Counterrevolution in Egypt and Tunisia, International Peace Institute, 2013.

[17] يورغ غرِتِل ورالف هسكِل (تحرير)، مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة ماريا الدويهي، دار الساقي، 2019.

[18] Sarah Anne Rennick, Beyond Mass Protests: Rethinking What Constitutes Arab Youth Political Activism, POMEPS STUDIES, No. 36, November 2019, pp.86-90

[19] Raj M. Desai, Anders Olofsgård, Tarik Yousef, Days of Rage and Silence..Explaining Political Action by Arab Youth, in Edward A. Sayre and Tarik M. Yousef (eds.), Young Generation Awakening: Economics, Society, and Policy on the Eve of the Arab Spring, Oxford University Press, 2016.

1.2جمع البيانات

استخدمت الدراسة منهج البحث النوعي الذي يستهدف التعرّف وفهم التصوّرات والتعبيرات والادراكات لدى شريحة محددة تجاه الأزمة الحالية في لبنان بشقيها الاقتصادي والسياسي. لا يعنينا هنا التوصل لقواعد موضوعية لتحليل علمي للأزمة أي معرفة العلاقات السببية للأزمة بل الدراسة معنيّة باستكشاف التصوّرات الذاتية تجاه الأزمة وتداعياتها ومن ثم نقوم بعملية ترميز وتأويل لتلك التصورات من خلال النظر إليها من داخل سياقها الخاص للوصول إلى الخلاصات. هذا النوع من الأبحاث يعتمد المنهج الاستقرائي فيجمع كمًا كبيرًا من التفاصيل ثم يقوم بعملية ترميز لها ثم يفرز الرموز إلى فئات وموضوعات وبعدها يجري تحليلها للوصول إلى قواعد كلّية (يمكن لاحقًا استخلاص فرضيات من هذه القواعد وإخضاعها لبحث كمّي موضوعي تجريبي).

وللوصول إلى تصوّرات المشاركين الذاتية استخدمت الدراسة أداة المقابلة شبه المنظّمة التي تتيح للمشارك هامشًا واسعًا للتعبير بما يضمن الحصول على كمّ كبير من الداتا الغنية بالتعبيرات والمصطلحات والأفكار والانفعالات، وفي ذات الوقت تكون مضبوطة إلى حد ما ضمن عناوين البحث من خلال الأسئلة المعدّة سلفًا وكذلك عبر تدخّل مُجري المقابلة لضبط الاسترسال خارج الموضوع عند الضرورة.

جرت المقابلات مناصفة تقريبًا بين تلك المباشرة وجهًا لوجه وتلك التي حصلت عن طريق الإنترنت بسبب القيود المرتبطة بانتشار وباء كورونا في لبنان خلال فترة إجرائها. امتدت مدة المقابلات من ساعة إلى ساعة ونصف لكل مشارك. وقد تولى الفريق المساعد إجراء المقابلات وتسجيلها صوتيًا وتفريغ محتواها بشكل حرفي. وقبل كل مقابلة تمت تعبئة استمارة شخصية للمشاركين مع ضمان سرّية المعلومات الشخصية.

شملت المقابلات 64 مشاركًا ومشاركة موزعين على فئتين: الأولى هي الأحزاب المشاركة في السلطة (15 حزبًا) والثانية هي أحزاب المعارضة (8 أحزاب) ومجموعات الحراك (18 مجموعة). وجرى اختيار المشاركين من الحائزين على شهادة جامعية من ضمن الفئة العمرية 24 عامًا – 30 عامًا (جيل ما بعد الحرب الأهلية). شملت أحزاب السلطة كل الأحزاب الممثلة في برلمان 2018 باستثناء التنظيم الشعبي الناصري نظرًا لموقفه التاريخي ضمن المعارضة كما أضفنا إليها من خارج البرلمان حزب التوحيد العربي (برئاسة وئام وهاب) نظرًا لدوره سابقًا في السلطة وتحالفاته مع أقطاب داخلها، فيما لم ننجح بالوصول لمشارك من جمعية المشاريع الخيرية (الأحباش). على أن تصنيف هذه الأحزاب ضمن خانة السلطة لا ينفي وجود تباينات واسعة

لطبيعة ممارســـاتها ودورها داخلها وموقعها بين قوى في مركز الســـلطة وأخرى على أطرافها (ملحق رقم 2)[20].

أما الأحزاب المعارضــة فكان منها أحزاب عريقة مثل حركة الشــعب والحزب الشــيوعي والجماعة الإســلامية[21] والتنظيم الشــعبي الناصــري وأحزاب مســتجدة مثل حزب ســبعة وحركة مواطنون ومواطنات في دولة والكتلة الوطنية (بحلّته الجديدة). أما مجموعات الحراك فشــملت 18 مجموعة من كافة الاتجاهات السياسية التي تشكّلت في معظمها الأعمّ في سياق احتجاجات 17 تشرين 2019 (ملحق رقم 3)[22].

ســعت الدراســة إلى أن تكون العيّنة متنوّعة ومتوازنة بما يعكس طبيعة المجتمع المبحوث من ناحية وبما يفيد في إجراء المقارنات من ناحية ثانية. ففي هذا النوع من الدراســات النوعية تكون العيّنة منتقاة بدقة من ناحية الصفات كونها عيّنة صغيرة ولتتلاءم مع الإشكالية موضع البحث. فمن ضـمن مجتمع الشـباب بين عمر 24 عامًا و30 عامًا (متوسـط أعمار المشـاركين 26 عامًا) من خريجي الجامعات والمنتســبين إلى الأحزاب ومجموعات الحراك اخترنا مشــاركين ومشاركات متنوعين من ناحية الانتماء الطائفي والمناطقي والتنظيمي.

- على المستوى التنظيمي بين الفئتين موضع الدراسة كانت النسبة قريبة من المناصفة. شارك في المقابلات 35 مشاركًا ومشاركة من أحزاب السلطة و29 مشاركًا ومشاركة من أحزاب المعارضــة ومجموعات الحراك. لا يعكس هذا التوزيع الوزن الشــعبي للفئتين لأن قياس ذلك غير متاح حاليًا. ولذلك اخترنا المناصــفة من باب تســهيل المقارنة وليس القياس.

[20] حزب اللّه، تيار المســتقبل، حركة أمل، التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشــتراكي، تيار المردة، الحزب الســوري القومي الاجتماعي، حزب الاتحاد، حزب التوحيد العربي، حزب الكتائب، تيار العزم، تيار الاستقلال، الحزب الديمقراطي اللبناني، تيار الكرامة.

[21] للتعرف على موقف الجماعة من احتجاجات 17 تشـرين أنظر: شـفيق شـقير، الجماعة الإسـلامية والحراك في لبنان، أضواء للبحوث والدراسات، 30 أيلول 2020.

[22] شباب المصرف، النادي العلماني، أوعا، لحقي، حراك صور، المرصد الشعبي، عن حقك دافع، منتدى طرابلس، حراس المدينة، وعي، حراك النبطية، لقاء البقاع الثوري، شــبكة مدى، لبنان عن جديد، حجر وبشــر، الحركة الشبابية للتغيير، المرصد الشعبي لمكافحة الفساد، المعارضة القومية.

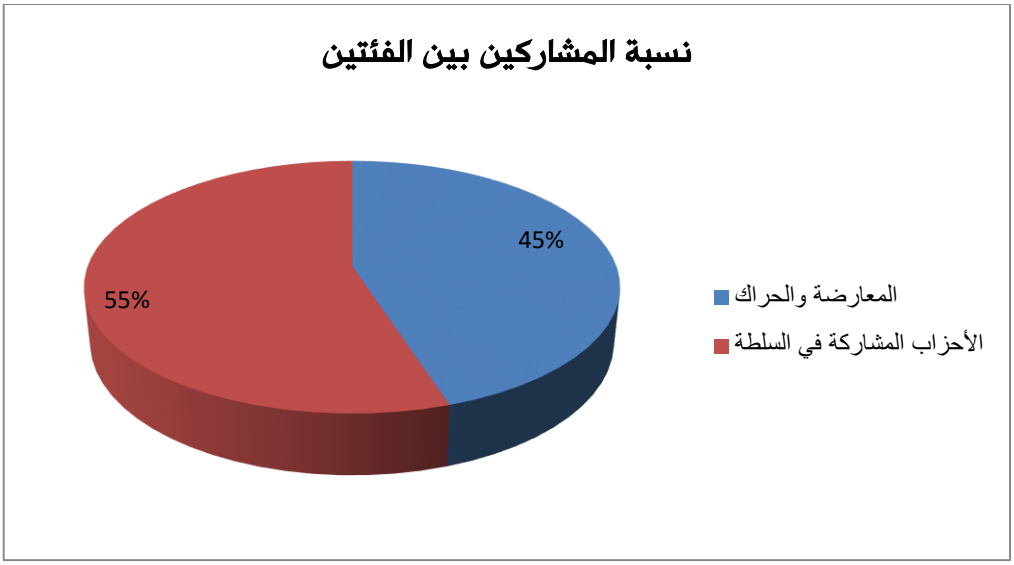

رسم توضيحي 1: نسبة المشاركين من أحزاب السلطة وأحزاب ومجموعات المعارضة والحراك

- على مستوى التوزيع بين الجنسين توزّع المشاركون بنسبة ثلثين للذكور وثلث للإناث تقريبًا. وهذا الفارق في العدد لصالح الذكور يتناسب مع الأفضلية النسبية لفعاليتهم السياسية داخل المجال السياسي مقارنة بالإناث. إلا أن النسبة لدى المشاركين من أحزاب المعارضة والحراك كانت متوازنة أكثر ربطًا بتطور دور الشابات والنساء في مجموعات الحراك وفعاليتهن أكثر مما هنّ في الأحزاب التقليدية.

جدول 1: عدد المشاركين في الدراسة حسب الجنس

الجنس	المشاركون من السلطة	المشاركون من المعارضة	مجمل المشاركين
ذكور	25	17	42
إناث	10	12	22
المجموع	35	29	64

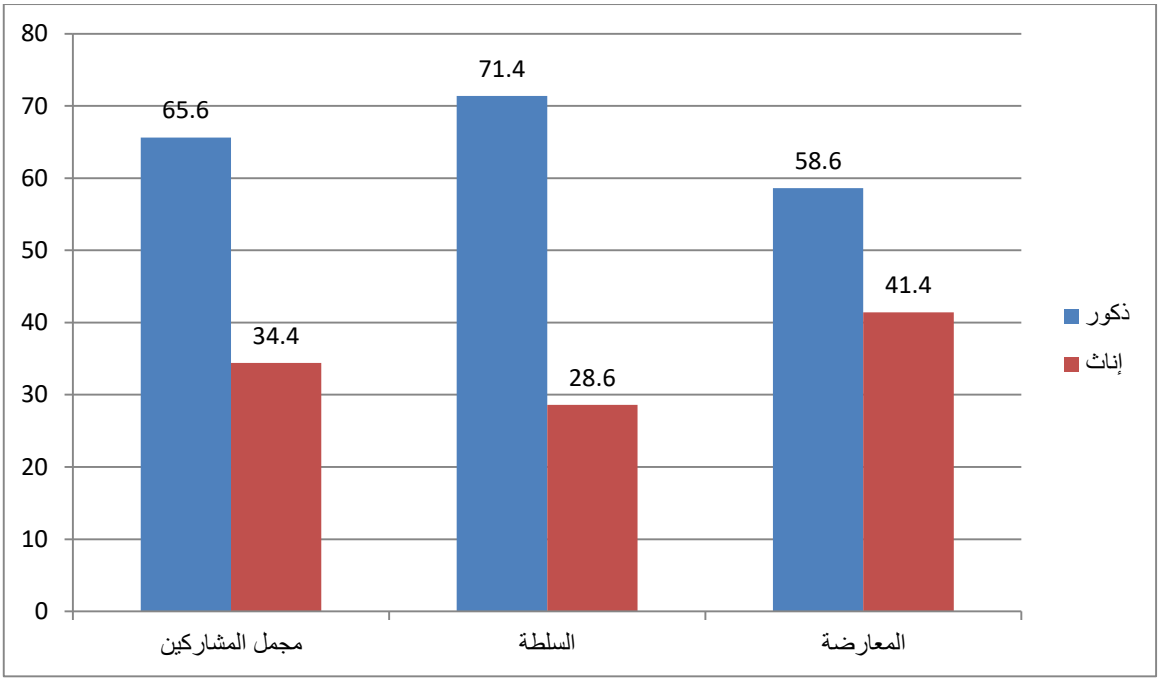

رسم توضيحي2 : نسبة المشاركين في الدراسة بحسب الجنس

- أما من ناحية التوزيع الطائفي بين المسلمين (سنّة وشيعة ودروز) والمسيحيين فتناسبت إلى حد ما مع الواقع الديموغرافي للمقيمين من اللبنانيين أي ثلثين للمسلمين وثلث للمسيحيين. كان استيفاء هذه النسبة سهلًا لدى شباب أحزاب السلطة نظرًا لتطابق الانتماء الحزبي والطائفي إلى حدّ بعيد في هذه الشريحة. بينما كانت الأمور أكثر تعقيدًا في فئة المعارضة إما لعدم تطابق الانتماء السياسي والطائفي في المجموعات وطابعها العلماني وإما لرفض عدد من هؤلاء التصريح عن الانتماء الطائفي المدوّن في الوثائق الرسمية. مذهبيًا كان التوزيع لدى المسلمين متناسبًا مع الواقع الديموغرافي إلى حد بعيد بحيث تساوى عدد السنّة والشيعة، في حين كان ذلك متعذرًا لدى المسيحيين ولذلك لن نكون قادرين على إجراء مقارنات داخل الطائفة المسيحية.

جدول 2: عدد المشاركين بحسب الطائفة

الطائفة	المشاركون من السلطة	المشاركون من المعارضة	مجمل المشاركين
مسلمون	23	21	44
مسيحيون	11	4	15
لم يصرح	1	4	5
المجموع	35	29	64

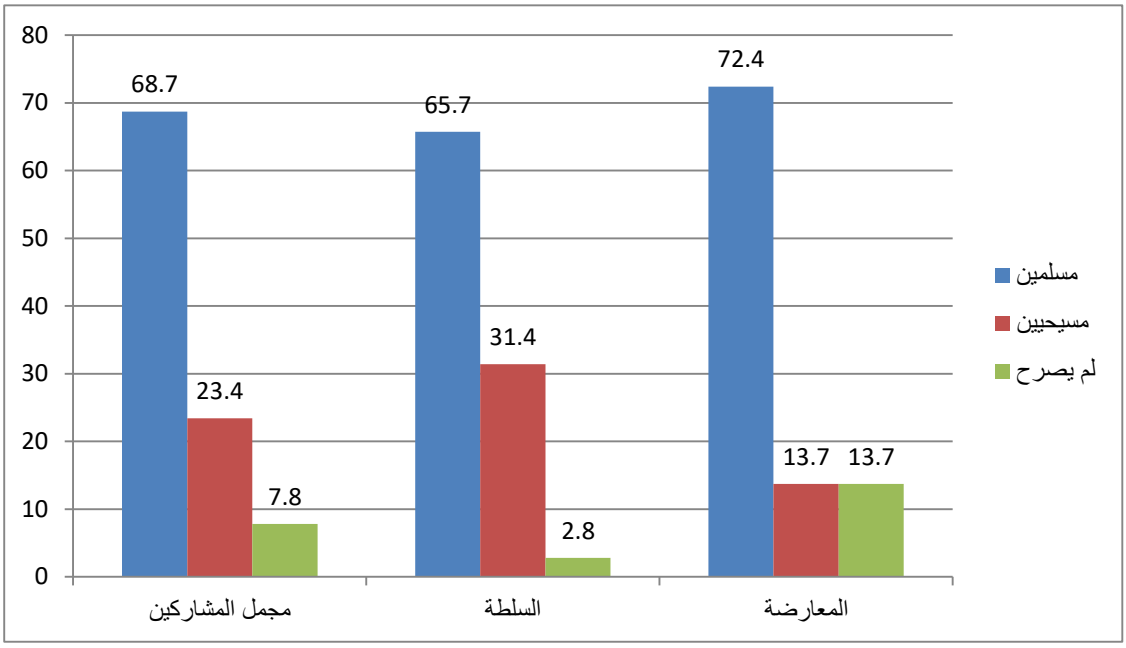

رسم توضيحي 3: نسب المشاركين بحسب الطائفة

- من الناحية المناطقية توزّع المشاركون على المحافظات الخمس الكبرى مع الحرص على تمثيل المحافظات الطرفية لا سيما الشمال والبقاع. فيما كانت حصة محافظة الجنوب أقل إذ جرى اختيار معظم المشاركين من حزب اللّه وحركة أمل من الضاحية الجنوبية (محافظة جبل لبنان) وبيروت الغربية (محافظة بيروت).

جدول 3: عدد المشاركين بحسب المحافظات

المحافظة	المشاركون من السلطة	المشاركون من المعارضة	مجمل المشاركين
بيروت	8	5	13
جبل لبنان	12	8	20
الشمال	7	5	12
البقاع	6	6	12
الجنوب	2	5	7

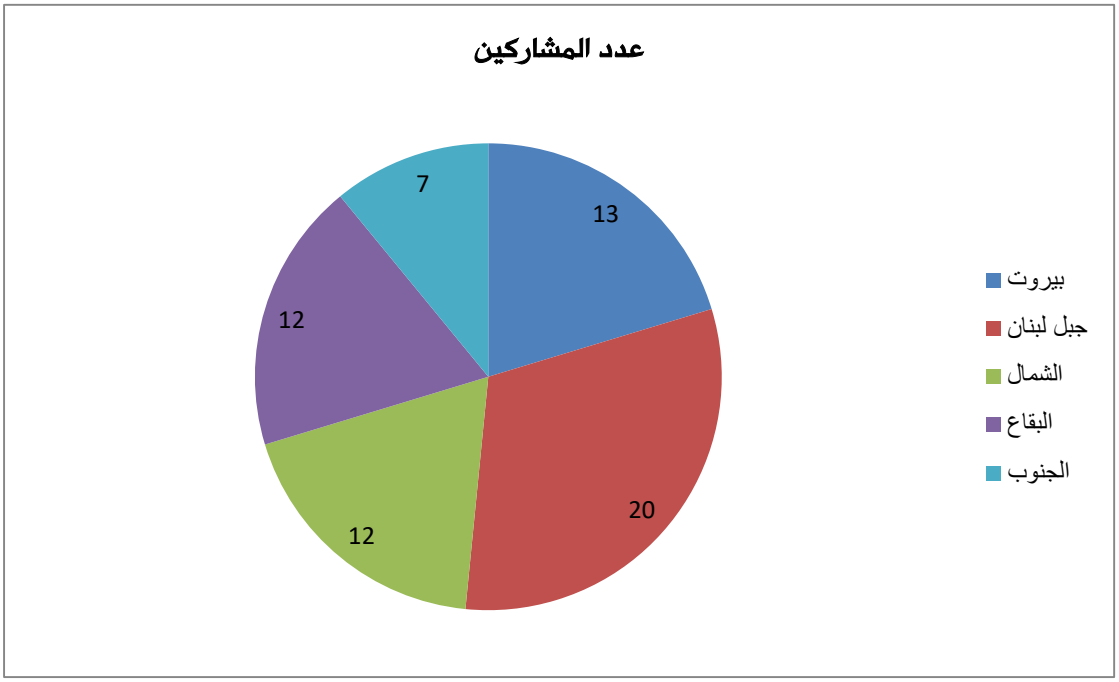

رسم توضيحي 4: عدد المشاركين بحسب المحافظات

تم استقطاب المشاركين إما من خلال اتّباع تقنية "عيّنة الملاءمة" حيث بحث الفريق المساعد من خلال وسطاء على أشخاص يحوزون المواصفات المطلوبة وكذلك أحيانًا من خلال تقنية "كرة الثلج" حيث كان بعض المشاركين يقترحون مشاركين آخرين ولا سيما ضمن مجموعات الحراك أو من خلال أشخاص مفتاحيين في الأحزاب أو الحراك وقادرين على إقامة صلات مع أشخاص من اتجاهات متنوّعة بما يسمح بالوصول إلى مشاركين على طول طيف مجموعات الحراك من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. تعمدّنا في استقطاب المشاركين الابتعاد قدر المستطاع عن شباب لهم مواقع تنظيمية قيادية وذلك كوننا غير معنيين بالموقف الرسمي للأحزاب والمجموعات بل المراد دراسة تصوّرات وانفعالات المنتسبين وذاكرتهم وتوقعاتهم.

بعد تفريغ المقابلات مع المشاركين بدأت عملية تحليل النصوص عبر ترميزها ثم فرزها على فئات وموضوعات تتيح لنا إجراء مقارنات داخل كل فئة وكذلك مقارنات فيما بين الفئتين بالتركيز على الناحيتين التنظيمية والطائفية. كانت المقارنة الطائفية داخل فئة المعارضة محصورة بين السنّة والشيعة بسبب محدودية عدد المشاركين المسيحيين حيث فضّل عدد من هؤلاء عدم التصريح عن طائفتهم ولو كان مجرو المقابلات يعلمونها (بسبب الاسم أو المنطقة). هذا التحليل النوعي جرى بالشكل التقليدي عبر الباحث من دون الاعتماد على برمجيات متخصصة.

ثانيًا: عن الأزمة، متى وكيف ولماذا؟

2.1 ذاكرة جيل ما بعد الحرب الأهلية

ما تختزنه الذاكرة هو جزء من الهويّة، والذاكرة ليست محايدة فالأحداث السياسية التي تثبت فيها تعكس أبعادًا وجدانية وإيديولوجية وتعزز الانتماء السياسي وتُستخدم لتفسير الوقائع الحالية، ثم إنها تعكس مصالح الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. هناك علاقة مباشرة بين انتماء الفرد لجماعة سياسية وبين تقييمه للأحداث السياسية المختزنة في ذاكرته، واسترجاعه لهذه الذكريات وتفسيرها ومنحها معنى ما يكشف عن فهم الأفراد لواقعهم السياسي الحالي.

بحسب الإجابات التي قدّمها المشاركون يظهر أن الأحداث المستذكرة تعود لما بعد العام 2005 (تقريبًا كان المشاركون في بداية سن المراهقة)، وهي واقعًا الأحداث التي تدور حولها الحياة السياسية اللبنانية منذ ذلك الوقت: تحرير جنوب لبنان عام 2000، واغتيال الرئيس الحريري عام 2005، وتظاهرات 14 آذار عام 2005، وانتصار المقاومة في العام 2006، وعودة العماد ميشال عون من منفاه عام 2005، وأحداث 7 أيار 2008، ووصول العماد عون للرئاسة عام 2016، واحتجاجات 17 تشرين الأول 2019.

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

يبدو شباب التيار الوطني الحر شديدي الارتباط بشخص العماد عون إذ إن الحدث الأجمل جرى ربطه به سواء عودته إلى لبنان أو انتخابه رئيسًا للجمهورية أو مواقف اتخذها، فهي أحداث شعر من خلالها المشاركون بالقوة وصوابية الخيارات والقدرة على تحقيق أهداف مشروعهم السياسي. وبخلاف بقية الأحزاب كان الحدث الأسوأ لدى شباب التيار ليس قابعًا في فترة بعيدة بل هم يعايشونه الآن، ما يشير إلى عمق الأزمة التي يستشعرها محازبو التيار. فالشباب المشاركون عبّروا عن الإحباط لعدم وجود أي أفق للإصلاح وهو ما تجلّى باستقالة حكومة الرئيس حسان دياب "فوصلنا إلى مكان مجهول يتسم بالغموض وغياب أية رؤية مستقبلية". وهذا الواقع سببه، بحسب المشاركين من التيار، مقاومة النظام القائم لأي جهد إصلاحي وانقلاب القوات اللبنانية على التزاماتها مع التيار (يرى أحد المشاركين أن القوات دعمت عون للوصول إلى الرئاسة بنيّة إفشال عهده) إضافة إلى المبالغة في التوقعات من "الحلفاء". يستشعر العونيون الأذى الذي تسببت به لهم أحداث 17 تشرين الأول التي تحوّلت بشكل مفاجىء ضدهم بعدما انطلقت من مطالب اقتصادية ومعيشية مشروعة.

فيما يخص الشـــباب المحازبين من القوى المســـيحية الأخرى فقد اختاروا التأكيد على الأحداث الأســـوأ وتجنبوا بالعموم الإشـــارة لحدث جميل يذكرونه بما قد يشـــير إلى حالة من الاحباط في صـــفوف شـــباب هذه الأحزاب. ركّز هؤلاء على انفجار المرفأ واغتيال رموزهم والرئيس رفيق الحريري ووصـول العماد عون للرئاسـة باعتبارها الأحداث الأسـوأ. يشـعر المشـاركون من القوات اللبنانية والكتائب وحركة الاســتقلال بوطأة تأثير الاغتيالات على مشــروعهم الســياســي، فيما تفردوا بين شباب الأحزاب بالإشارة إلى حادثة المرفأ ربما لسببين: الأول الطبيعة الديموغرافية للمنطقة الأكثر تضررًا وثانيًا لأن الحادثة مفتاحية في التصويب على فشل عهد العماد عون.

أما شباب حزب اللّه وحركة امل فقد ربطوا الحدث الأفضل بقضية المقاومة وبالتحديد الانتصار في العام 2006. فهذه اللحظة تخلو من أية التباســات وتشــكّل جزءًا أســاســيًا من المشــروع الســياســي للحزبين وكذلك من هوية هذا الجيل في الطائفة الشــيعية على وجه التحديد. في تفســيرهم لأهمية تلك المعركة هناك من وجد فيها دلالة على قوة الجماعة وتحطيمها "الأسطورة الصهيونية" والثقة بالنفس والبعض الآخر ربط ذلك بنتائجها على قوة لبنان وميزان القوى الإقليمي. أحد المشاركين من حزب اللّه رأى أن انتصار 2006 جعله يشعر أنه "لبناني عن جد" وآخر بنى "رابطًا روحيًا" مع قائد المقاومة. لكن ســرعان ما يتبدد هذا الإجماع عند الحديث عن الحدث الأســوأ. يتلاقى شــباب حركة أمل حول اغتيال الرئيس الحريري ولكن بالتحديد من زاوية أن الحادثة قادت إلى أحداث 7 أيار 2008 وأضــعفت النظام الســياســي الذي كان قائمًا وغيّرته بســبب دخول المســيحيين إلى الســلطة ما كرّس الطائفية عبر أداء التيار الوطني الحر. وانطلاقًا من هذا التحليل رأى "جميل" من الحركة أن الحدث الأسوأ كان وصول العماد عون إلى رئاســة الجمهورية. فيما لم يركّز المشــاركون من حزب اللّه على وصــف حدث واحد بالأســوأ وتوزعت آراءهم على أحداث داخلية مثل "ثورة 17 تشــرين" واتفاق الطائف وعدم تحقق طرح المؤتمر التأسيسي الذي كان يمثل "بارقة أمل" كما قال أحدهم.

لا يزال حدث اغتيال الرئيس الحريري شديد الوطأة على العقل الجمعي السنّي. أجمع المشاركون تقريبًا من شباب المستقبل والقوى السنيّة الأخرى على عدّ هذا الحدث هو الأسوأ. يذكر مشارك من المستقبل أنه كان في عمر الخامسة حين ألحّ على والدته لاصطحابه لرؤية الرئيس الحريري في مهرجان انتخابي عام 2000 "وما زال هذا اليوم محفورًا في ذاكرتي". يمكن فهم أن تكون هذه الشـريحة الشـبابية متعلّقة بالرئيس الحريري لتزامن نشـأتها مع ذروة صـعوده واسـتحواذه على تمثيل السـنّة مع حرصـه على التواصـل عن قرب مع الجمهور. تصـف "رنا" لحظة الاغتيال قائلة: " شعرت كأننا عائلة فقدت كبيرها ولم يعد لها من كبير بعدها". ويتشارك الشباب السنّة

من خارج تيار المستقبل اعتبار الاغتيال الحدث الأسوأ إذ يرون أن الأمر كان مدخلًا للفتنة مع المقاومة في 7 أيار وأن لبنان افتقد بغياب الحريري عامل استقرار أساسي وصلة وصل مهمة مع الخارج ومن حينها "نحن في خراب فعلي" يقول "عمر" من تيار الكرامة[23].

ولكن حين ننتقل للحديث عن الحدث الأفضل يعود الانقسام واضحًا بين شباب المستقبل وخصومهم السنّة. فيستذكر شباب المستقبل إحياءات ذكرى 14 آذار في بدايتها والخطابات القوية ضد الخصوم والفوز في انتخابات 2009 وخروج الجيش السوري عام 2005. إلا أن "جيهان" وجدت في عودة سعد الحريري من السعودية بعد استقالته هناك أنه الحدث الأفضل "لوجود خوف شديد على الشيخ سعد وعندما عاد شعرت أن الأمل عاد لي، هذا شخص أنا أستطيع الاتكال عليه". فيما وجد الشباب السنّة من خارج المستقبل في التحرير وحرب 2006 الحدث الأجمل لأنه تبيّن أن "بمقدورنا تحقيق الانتصار بكل ما نعانيه من تخاذل واستسلام عربي" يقول أحد المشاركين ممن ساهم بأعمال الاغاثة خلال الحرب. لكن هناك من لم يجد أي شيء إيجابي حدث في لبنان بل وجده في تركيا مع تحويل آيا صوفيا إلى مسجد.

أما المشاركان من الحزب التقدمي الاشتراكي فاتفقا على اعتبار خروج الجيش السوري باعتباره الحدث الأفضل "لأنه حرر لبنان من نظام الوصاية"، وكذلك يشتركان في اعتبار اغتيال الحريري الحدث الأسوأ لكون الحدث "بدّل النظام السياسي في لبنان كله" (كما هو رأي المشاركين من حركة أمل) ولكون رحيله حرم لبنان من رصيد علاقاته الخارجية (وهو رأي عبّر عنه المشاركون من تيار المستقبل أيضًا).

- **المعارضة والحراك**

تطغى الأحداث المستجدة على ذاكرة شباب المعارضة والحراك ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سطوة لحظة 17 تشرين الأول 2019 التي حازت على شبه إجماع بأنها أجمل حدث عالق في ذاكرة هؤلاء الشباب[24]. كشفت تلك اللحظة عن عمق التغيير في المجال السياسي اللبناني وعن حدوده في ذات الوقت. وجد هؤلاء الشباب أنفسهم للحظة قد أمسكوا بالقدرة على إحداث التغيير وتجاوز الوضع القائم وأنهم بذلك سيكونون قادرين على تأسيس واقع سياسي مختلف.

---

[23] كان المشاركون من أحزاب حليفة لحزب الله أكثر تركيزاً على 7 أيار كحدث سيىء (دون تحميل مسؤوليته للحزب) من المشاركين من قوى 14 آذار تحديداً تيار المستقبل والحزب التقدمي. فيعتبر "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني أن 7 أيار ما كان يفترض أن يحصل، فيما يشير "وليد" من تيار العزم إلى الانقلاب في المواقف بعد ذلك التاريخ بين رفاقه الشباب ممن أعادوا دراسة خياراتهم و "قلبت القصة طائفية".

[24] تحضر أحداث أخرى بشكل متفرق، مثل فوز 14 آذار بانتخابات 2009، أو الانسحاب السوري أو المشاركة في نضالات شعبية وانتخابات طلابية قبل 2019.

هذا التصوّر العارم لإمكانية حصول التغيير يفسّر الكثير من مشاعر الإحباط والخيبة التي تحيط بهؤلاء الشباب بعد اكتشافهم أن المجال السياسي التقليدي لم يكن من الممكن تجاوزه بالكامل بعد، وأن زخم لحظة 17 تشرين تبدّد وقد يطول الوقت قبل أن تسنح لهم فرصة مماثلة مرة أخرى.

هناك توافق واسع بين هؤلاء المشاركين حول لحظة 17 تشرين بوصفها أفضل حدث وربطوا ذلك بفكرة ظهور "الشعب" و "المواطن" حيث تبيّن وجود كتلة كبيرة من الناس اندفعت إلى الشوارع من خارج اللعبة التقليدية محفّزة بأوجاعها ومتمرّدة على الارتهان والزبائنية ومتجاوزة قيودها الطائفية والمناطقية حيث انتشرت الاحتجاجات في كافة المدن ما منحها بُعدًا وطنيًا، كما صرّح المشاركون. كان هناك شعور عارم بوجود هوية مشتركة لكل هؤلاء القادمين من مناطق واتجاهات وطوائف مختلفة، تقول "غادة" من مجموعة "لحقي". فما حصل في الأيام الأولى صنعه الشعب، كما ورد بشكل متكرر على ألسنة المشاركين.

كانت تلك لحظة الذروة والآمال الكبيرة وصولًا إلى لحظة استقالة سعد الحريري التي ولّدت "زخمًا معنويًا" ثم "فهمنا لاحقًا أنهًا كانت جزءًا من اتفاق سياسي" ("هبة" من شبكة مدى). ففي تلك الأيام بدت الأحزاب التقليدية مربكة ومحاصرة بينما كان شباب الحراك يمتلكون زمام المبادرة في إدارة التحركات و ضبط الخطابات ولو من مواقع مختلفة. حينها كان "المشهد مهيبًا لدرجة اعتقدت أننا نستطيع الدخول للمجلس النيابي والسرايا ... واستطعنا في الفترة الأولى السيطرة على الخطاب والساحة وتحديد المطالب" (مشارك من الحركة الشبابية للتغيير). لقد كانت تلك لحظة "الحلم" كما عبّر أحد المشاركين.

يميز المشاركون بوضوح بين الأيام الأولى حيث فاضت "المعنويات" ومشاعر "العزة والفخر والأمل" وما تلا ذلك بعد أن "استعادت السلطة أنفاسها وردّت لنا الصاع" (مشاركان من حركة الشعب وحراس المدينة). ويذهب أكثرية المشاركين إلى رمي مسؤولية خمود الحراك على قوى السلطة التي إما سيّست الحراك من داخله أو واجهته بالعنف والطائفية من خارجه. لكن يرى عدد من المشاركين أن 17 تشرين هو محطة ضمن مسار لن يتوقف لأنه المسار الوحيد للتغيير وسيتواصل مع تزايد مشروعيته الشعبية وسخط الناس من الوضع القائم، وكذلك نبذ أصحاب الأجندات منه (مشاركان من شباب المصرف وحزب سبعة).

أجمع المشاركون الشيعة ضمن هذه الفئة على اعتبار 17 تشرين الحدث الأجمل وهذا الأمر يرتبط بكون الشيعة كطائفة هم الأقل تحفّظًا اليوم لتغيير النظام السياسي بالمقارنة مع السنّة والمسيحيين. وحين يعبّر هؤلاء عن ما يعتبرونه الحدث الأسوأ ينكشف أن عمق تعويلهم

على إحداث التغيير كان يستمد جزءًا من زخمه من خطاب حزب اللّه بعد الانتخابات النيابية عام 2018 حول الإصلاح السياسي. ومما ذُكر في هذا المجال، وبالخصوص من المشاركين من حراك صور وحراك النبطية والحركة الشبابية للتغيير، طلب الحزب من مؤيديه الخروج من الساحات وكذلك بعض المواقف والسلوكيات السلبية تجاه الحراك خاصة أن بعضهم كان يعتقد أنه كان من الممكن إسقاط النظام حينها.

الحدث الأبرز الذي تلا 17 تشرين ولو مع فارق واضح (مشارك من حراك صور ومشاركان من مواطنون ومواطنات) كان تحرير جنوب لبنان والانتصار في تموز عام 2006. وهي أحداث لم يعايشها المشاركون، لا سيما التحرير، بسبب عامل العمر بل جرت معايشتها بشكل متأخر عبر الإعلام والأهل. فالانتصار في تموز "حدث مؤثر يُبنى عليه وبغضّ النظر عن الموقف من حزب اللّه كتنظيم سياسي ولكنه أثبت أنه قادر على تشكيل ردع للإمبريالية الصهيونية، وجعل لبنان قادرًا على الدفاع عن نفسه ولكن لم يتبع ذلك مشروع سياسي"، يقول "زين" من حركة مواطنون ومواطنات.

أما الحدث الأسوأ لدى المشاركين فتوزّع بشكل أساسي بين اغتيال الرئيس الحريري وانفجار مرفأ بيروت. لدى السنّة يتقدم الاغتيال بشكل واضح ولدى المسيحيين تفجير مرفأ بيروت ولدى الشيعة يحضر الموضوعان. فلدى المشاركين السنّة، أشاع الاغتيال شعورًا عميقًا بفقدان الأمان والاستقرار وأن هناك مخططًا ما يجري (حركة الشعب) فمعه "راح البلد" تقول "سارة" من "لبنان عن جديد". فيما رأي "مجد" من حرّاس المدينة أنه الحدث الأسوأ "لأننا خُدعنا بقوى 14 آذار وكل الأحداث التي تلت كانت ناتجة عن الاغتيال مثل 7 ايار وذهاب سعد الحريري إلى سوريا". وغالبًا ما يستذكر المتحدثون تفاصيل نهار الاغتيال ومدى تأثرهم وانقلاب أحوالهم ما يشير إلى عمق حضور الحادثة في الوجدان السنّي بمعزل عن التموضع السياسي. ويتشارك بعض المشاركين الشيعة الموقف ذاته من حادثة الاغتيال بسبب الانقسام المذهبي الذي نتج عنها (شبكة مدى، حزب سبعة)، فيما تغيب قضية الاغتيال عند المشاركين المسيحيين. وفي هذا السياق يمر ذكر حوادث 7 أيار بشكل عابر لدى بعض المشاركين ولا سيما لناحية تأثيرها في تنشيط الصراع المذهبي وهو ما يسهم في شد عصب البيئات الشعبية نحو قواعدها التقليدية بعيدًا عن قوى المعارضة.

يظهر تأثير انفجار المرفأ عند المشاركين المسيحيين أكثر من غيرهم. يرى المشاركون أن الانفجار "بات مطبوعًا في الذاكرة ولا يُنسى" ("فراس" من مجموعة "موطني") ويتجاوز أن يكون مجرد إهمال بل عمل متعمد وعمل سياسي ("عبير" من النادي العلماني) ساهم "بتعرية

السلطة" (لحقي) و "يجسّد كل أبعاد النظام السياسي العفن" ("هلا" من الكتلة الوطنية). ساهم الانفجار في تعزيز هوية مشـتركة للفاعلين خارج مجال السـلطة باعتبارهم ضـحايا من ناحية وكذلك لكونه منحهم مجالًا للعمل معًا على الأرض. تصف "غادة" من "لحقي" تجربتها مع حدث الانفجار بأنه "مزيج من الأسـى والفخر لأني عشـت تجربة التضـامن مع شـباب يدًا بيد لهدف نبيل". وتضـيف "سـهام" من "لقاء البقاع الثوري" أن الانفجار "جعلني أشـعر أنه يجب أن أقوم بشيء وأساعد بكل شي ممكن ووعّى فينا الحقد على الطبقة السياسية لأننا اكتشفنا قديه نحن رخاص (بدون قيمة) عندهم".

- **التحليل المقارن**

i. يُلاحَظ محورية الزعامات والقيادات السـياسـية في الأحداث الراسـخة في ذاكرة شـباب الأحزاب المشـاركين مثل تغييب الإمام موسـى الصـدر أو اغتيال كمال جنبلاط والرئيس رفيق الحريري، أو عودة العماد ميشـال عون ووصـوله للرئاسـة، أو مواقف للسـيد حسـن نصـر الله. هذا الأمر في جزء منه مرتبط بطبيعة الحياة السـياسـية اللبنانية حيث للزعيم/القائد حضـور يتجاوز المؤسـسـات الحزبية ويعايش عددًا كبيرًا من المنعطفات السياسية. وتمثّل هذه الشخصيات رصيدًا تاريخيًا وشعبيًا وهي ذات مشروعية تعويضية (فهذه الزعامات تعكس المراحل "الثورية" للقوى التقليدية وعنفوانها أو مراحل صعودها) لكل القوى السياسية وهي جزء من هوية الجماعة التي بدورها ترى العالم الخارجي من خلال كلمات هذه الشـخصـيات وأفعالها. في المقابل هناك شـبه غياب لأحداث مرتبطة برموز قيادية لدى المشـاركين من الحراك والمعارضـة. وهذا الأمر مفهوم نظرًا لعمر تجارب قوى الحراك والمعارضة وطبيعة بناها.

ii. أقام حدث 17 تشـرين حاجزًا صـلبًا بين الفئتين، فيتجاهله شـباب الأحزاب إلى حد بعيد حيث لا تزال تهيمن على ذاكرتهم أحداث عايشـوها في مرحلة مبكرة من شـبابهم، فيما لا يسـتطيع شـباب الحراك والمعارضـة تخيّل شـيء خارج هذه اللحظة. وهذا أمر يفسّـر الفـارق بين القوى التي تمثـل الواقع القـائم والقوى التي تسـعى للانقلاب عليـه، فلا منجزات حديثة لأغلب قوى الأحزاب ما يعكس أزمتها وركود معظمها، فيما يسـتشـعر معارضـوهم أنهم في لحظة انبثاق وأن التغيير يحصـل بالفعل ولو اختلط ذلك بمشـاعر الخيبة أحيانًا. بالمحصـلة يظهر كأن المشـاركين الشـباب من كلا الجهتين ينتمون إلى أزمنة مختلفة ما يشير إلى عمق الانقسامات اللبنانية.

iii. تحوّل حدث 17 تشـرين إلى مرتكز في ذاكرة جيل ما بعد الحرب الأهلية المنضـوي في قوى الحراك والمعارضة. فذاكرة هذه الشريحة أصبحت خاضعة لهذا الحدث لدرجة يغيب عنها الكثير من الأحداث السابقة وهو ما يعني أن الشحنة الوجدانية لهذه الذكرى ستعمل على مدى السـنوات المقبلة كمحفّز رئيسـي. أنتج هذا الحدث مشـاعر القدرة والخيبة في آن معًا وهي ستظهر عند كل اختبار جديد في الشارع. ويتجسّد هذا التناقض من خلال تجاهل مجموعة من المشـاركين لحدث 17 تشـرين والرجوع لأحداث أسـبق عليه، في مقابل إصـرار مجموعة أخرى على أن هذا الحدث هو محطة في مسـار يتقدم وحتمي ومتصاعد.

iv. عزز 17 تشـرين من الهوية المشـتركة لمعارضـي الوضـع القائم، وكذلك صـار مصـدرًا للمشروعية لا غنى عنه. تدلّ عبارات المشاركين عن 17 تشرين أن مصدر قوته هو في إثباته وجود شـعب لبناني وذلك في تحدّ للسـردية السـائدة بأن اللبنانيين مجرد رعايا طوائف. هذا "الظهور" للشعب صار الاستدلال الأساس لحتمية التغيير.

v. يمكن اعتبار أن حادثة انفجار المرفأ كانت الركن الثاني الموازي لاحتجاجات 17 تشـرين في ذاكرة شـباب الحراك والمعارضـة، فهي أكّدت لهم، من منظارهم الخاص، صـوابية القطيعة مع الوضـع القائم وأعادت شـحن الغضـب تجاه النظام السـياسـي. أما بالنسـبة للمشاركين من أحزاب السلطة، ولا سيما الأحزاب المسيحية المنافسة للتيار الوطني الحر، فكان اسـتحضـار حادثة انفجار المرفأ للتصـويب على عهد العماد عون والاسـتدلال على فشله.

vi. كان للعامل الطائفي دور واضـح على الذاكرة السـياسـية، فالمشـاركون من كل مذهب، من كلا الفئتين، ركزوا نسـبيًا على قضـية محددة أكثر من البقية. فالمشـاركون الشـيعة ركزوا على القضـايا المرتبطة بالمقاومة و17 تشـرين والمشـاركون السـنّة على حدث اغتيال الرئيس الحريري، والمشـاركون المسـيحيون على حادثة انفجار مرفأ بيروت. لكن الأحدث الأفضـل الذي برز مشـتركًا لدى بعض المشـاركين من الفئتين ومن طوائف مختلفة كان مرتبطًا بالمقاومة سـواء تحرير جنوب لبنان عام 2000 أو الانتصـار على العدوان الإسرائيلي في عام 2006.

vii. كذلك كان للعامل السياسي تأثير واضح في فرز الآراء حيال مسألة الذاكرة. وظهر ذلك من حضـور حادثة اغتيال الرئيس الحريري، إضـافة للمشـاركين من تيار المسـتقبل، لدى المشـاركين من حركة أمل والحزب التقدمي الاشـتراكي. ومردّ ذلك أن الرئيس رفيق

الحريري كان جزءًا أساسيًا ومرتكزا ستقرار منظومة الحكم وفعاليتها لحقبة ما بعد نهاية الحرب الأهلية حتى العام 2005.

viii. يظهر واضحًا ازدحام العقدين الأخيرين بنظر المشاركين بأحداث تأسيسية على مستوى الدولة والنظام والكيان، لكن يُنظر إليها من زوايا مختلفة ومتباينة وأحيانًا متناقضة. وهذا ما يحول دون دمجها في سردية واحدة يمكن البناء عليها بنظر الشرائح المشمولة بالبحث لتجديد النظام واصلاحه بل ربما تتحول هذه الرؤى المتباينة لأحداث متمركزة في الذاكرة إلى عائق يحول دون ذلك.

2.2 في فهم الأزمة وإدراكها

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

يُجمع شباب أحزاب السلطة على أن الأزمة التي انفجرت ليست راهنة بل تعود إلى سنوات عدة أقربها اغتيال الحريري (2005) وأبعدها سايكس بيكو (نهاية الخلافة العثمانية وقيام دولة لبنان الكبير)،[25] فيما يركّز معظمهم على لحظة الطائف باعتبارها بداية هذا المسار التراكمي وبالتحديد مع وصول الرئيس الراحل رفيق الحريري إلى الحكم عام 1992. وهنا يرى بعض المشاركين أن اتفاق الطائف أنهى الحرب ولكن لم يُنه آثارها التي عززت من الانقسامات على حساب الهوية الوطنية وتهميش الدولة وتشتيت السلطات.

يؤكد المشاركون على محطة اتفاق الطائف بوصفها بداية لمسار الأزمة إما لكونها تُربط بالسياسات الاقتصادية الريعية للحريرية وإما لكونها شرعنت ما أنتجته الحرب الأهلية من الطائفية والفساد والمحاصصة وغياب القانون وتفتيت السلطة. وبناء على ذلك يخلص العديد من المشاركين إلى أن الأزمة كانت متوقعة وليست حدثًا مفاجئًا، مع ملاحظة بعضهم أن مسار الأزمة هذا تم تسريعه مرة بفعل اغتيال الحريري ومرة بسبب الصراع على رئاسة الجمهورية بعد نهاية ولاية ميشال سليمان (2014) ومرة بسبب الحرب السورية (2011) ومرة بسبب العقوبات الأميركية بعد 2017.

في فهم شباب أحزاب السلطة للأزمة تحضر ولو بشكل غير مترابط بمتانة وضمن عرض أفقي فتبدو كأنها منعزلة أو متساوية التأثير ثلاثية: دور الخارج، والطائفية، والسياسات. وهنا يُلاحَظ

[25] البعض يحيل الأزمة إلى سايكس بيكو وما أنتجه من تقسيم ويربطها بأزمة كيان وهوية تشكّلت منذ حينها فلا "أحد يدرك هويته كي يدرك عن ماذا يدافع وكيف يحلّ أزمته"، يقول أحد المشاركين من طرابلس: "نحن مضروبين من زمان منذ انتهت الخلافة ووعد بلفور وسايك بيكو".

أن شـــباب أحزاب "مركز النظام" تحمّل الأزمة أكثر لعوامل بنيوية (الطائفية والخارج) وتتجاوز خيارات الفواعل الســـياســـية فيما أولئك الذين على هامش النظام يركّزون على دور النخبة وممارساتها وسياساتها.

أ- الطائفية هي المفهوم الأكثر حضـورًا في كلمات المشـاركين من هذه الفئة. يجري ربط الأزمة بالطائفية لكونها عائق أمام الهوية الوطنية وتقوّض روح المواطنة وتعزز التعصب، وموهنة للدولة (كيانات موازية)، وحاجز أمام الإدارة الرشيدة والمساءلة وقوة الحكم (الديمقراطية التوافقية) ومحفّزة للتمييز في الحقوق. يرى أحد المشـــاركين أن "التقسيمات الطائفية والمذهبية والمناطقية من مفاعيل الحرب الأهلية... فالطائفية هي أساس كل علّة وكل خراب".

ب- أما عن دور الخارج فيبرز الحديث عنه غالبًا في سـياق نفي المسـؤولية أو تخفيفها عن الأحزاب المشـاركة في السـلطة. فهنا تبدو الأحزاب عاملًا ثانويًا حيث إن الواقع اللبناني يخضع لإدارة خارجية سواء بفعل الدور السوري بعد الطائف أو السياسات الأميركية لا سيما بعد 2005 ثم بعد انتخابات 2018. وهنا تجري الإشارة للعامل الخارجي بما يلقي المسؤولية على المحور الآخر. يقول أحد المشاركين أنه "بالحقبة من 1990 حتى 2005 لم يكن البلد ملك نفســه، كان الســوري موجودًا داخل البلد وهو الحاكم". وفي دور الخارج يبرز الانقسـام التقليدي بين مؤيدي المقاومة ومعارضـيها. الاتجاه الأول يرى أن لبنان يمر بأزمة سياسية مرتبطة بمشاريع خارجية لتقسيم لبنان لضرب حزب الله، وهذه "نهاية للبنان الكبير كما ورد في ســايكس بيكو" واغتيال الحريري كان بداية هذا المشروع التقسيمي. في حين يرى الطرف المقابل أن العامل الخارجي مرتبط بدور حزب الله الإقليمي لا ســيما مع اندلاع الحرب في ســوريا مما أدّى إلى العقوبات وشــحّ في التحويلات الخليجية.

ت- أما في السياسات فيركّز الشباب على الجوانب المالية والاقتصادية بما يعكس تأثرهم بالخطاب النقدي لقوى المعارضة والنخب غير الرسمية. ترى مجموعة من شباب الأحزاب أن الأزمة مركزها اقتصــادي مالي ومرتبطة بخيارات الاســتدانة المفرطة "فالدَين هو الســبب الحقيقي للأزمة في لبنان بمعزل عن الفســاد". فالأزمة عندهم ليســت وليدة اللحظة بل نتيجة تراكمات في الســياســات المالية والاقتصــادية منذ الطائف وتحديدًا استلام رفيق الحريري. تبرز في الإجابات موضـوعات القضـايا المالية والنقدية مثل نمو الدين العام وتثبيت ســعر الصــرف والفوائد العالية وعجز الموازنة وضــرب القطاعات

الإنتاجية والذي استفاد منه "حيتان المال". وهنا يمكن الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من ارتباط الكثير من قوى السلطة بالتجربة الحريرية سواء قبل أو بعد 2005 فإنها تواجه نقدًا واضحًا من المشاركين من هذه القوى.

- **شباب الحراك والمعارضة**

جاءت إجابات هذه الشريحة حول تأريخ بداية الأزمة أكثر تركيزًا من ناحية اعتبار اتفاق الطائف هو النقطة التأسيسية للأزمة اللبنانية الحالية وهي بذلك تؤيد فكرة "التراكم" الذي أوصل إلى لأزمة التي ساهمت العوامل القريبة في تسريعها وتفجيرها. هناك شبه إجماع لدى هذه الشريحة بأن الأزمة مرتبطة بنهاية الحرب الأهلية وظهور الحريرية السياسية ونموذجها الاقتصادي القائم على الاستدانة والريوع والمحاصصة والطائفية بشكل مماثل لما عبّرت عنه شريحة أساسية من شباب الأحزاب. هنا يُلاحَظ أن المنتمين لبعض المجموعات اليسارية كانوا أقدر على تقديم سرد غني للأزمة ربطًا بالاستدانة بالدولار عام 1997 والهندسات المالية عام 2016 للتغطية على الاختلال في ميزان المدفوعات منذ 2011.

في المقابل ترى فئة محدودة جدًا من هذه الشريحة أن أحداثًا حصلت بعد 2005 سرّعت من وقوع الأزمة وأبرزها وصول العماد ميشال عون للرئاسة وحالات الفراغ المتكررة في السلطة وتأجيل الانتخابات (مشاركة من مدى) وحرب 2006 التي أعادت تدوير الطبقة السياسية وتأجيل الأزمة التي عادت إلى الواجهة بعد أحداث 7 أيار (مشاركة من الكتلة الوطنية). فيما يردّ عدد قليل من المشاركين سبب الأزمة إلى فترات سابقة على اتفاق الطائف، مثل فشل اليسار خلال السبعينيات في تغيير النظام السياسي وتحوّل الصراع إلى طائفي (مشارك من شباب المصرف)، وتأسيس الكيان على صيغة طائفية (مشاركان من الجماعة الإسلامية والمعارضة القومية) أو الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر (مشارك من "موطني").

لكن اللافت أن المتغيّر الطائفي كان ذا أثر نسبي عند المشاركين السنّة حيث يلاحظ انقسام واضح بين اتجاه من قوى يسارية لديها خطاب مماثل لمجمل هذه الشريحة بخصوص الحريرية السياسية (مشاركون من التنظيم الشعبي الناصري وحركة الشعب والحركة الشبابية للتغيير) وبين اتجاه مقابل يحاكي مقاربة شباب تيار المستقبل ويحمّل مسؤولية الأزمة لوصول ميشال عون إلى الرئاسة عام 2016 وينسب له الفشل في تحسين الأمور بالرغم من وعوده، أو يلقيها على الأحداث الأمنية بعد 2005 وصولًا للأزمة السورية (مشاركون من منتدى طرابلس و"لبنان الجديد"، و "حجر وبشر"). حتى أن البعض يفضّل العودة لما قبل الحرب الأهلية لتخفيف مسؤولية

الحريرية عن الأزمة. رأى "عثمان" من "منتدى طرابلس" أن الأزمة سابقة على الحريري وتعود إلى السياسات المصرفية منذ 1966 مع أزمة بنك انترا. فيما أشار "مجد" من "حراس المدينة" إلى أن الحريري كان جزءًا من المشكلة ومن الحل فهو "نفذ مشاريع لها أثر إلى اليوم لأنه كان ينظر للمدى البعيد. الأزمة ما قبل الحريري من الحرب الأهلية وتفاقمت ربما بسبب الهندسات وحرب تموز و7 أيار والأزمة السورية".

حاجج معظم المشاركين من المعارضة والحراك أن رفيق الحريري هو المسؤول الأساسي عن النموذج الذي قام بعد الحرب الأهلية ولكنها تكثر من استخدام مصطلح "الترويكا"[26] باعتبارها "رأس حربة المنظومة" (مشارك من حركة الشعب) والآلية التي عمل النظام عبرها في ذلك الوقت، وهذا ما يتيح توزيع المسؤوليات على نخب من عدة طوائف. ويظهر حاكم مصرف لبنان، في تعبيرات بعض المشاركين، بكونه حلقة مفتاحية في هذه السلسلة. تؤكد هذه الفئة على مسؤولية النخبة السياسية رغم اعترافها بالطبيعة البنيوية للأزمة (مشارك من حراك صور) ويذهب بعضهم إلى اعتبار كل من شارك في "اللعبة" حتى ممن كانوا خارج لحظة الطائف مسؤولًا عن الأزمة وهذا ما يبرر شعار "كلن يعني كلن" (مشاركان من الحزب الشيوعي و "لحقي")، فيما يذهب رأي مقابل للقول إن من تحاصصوا مع الحريري كانوا موظفين لديه وليسوا شركاء وأن غياب الأخير كشف أنهم لا يمتلكون مشروعًا (مشارك من حزب سبعة).

- **تحليل مقارن**

i. إن النظر إلى الأزمة اللبنانية الحالية على أنها نتاج مسار تراكمي، بدأ مع نهاية الحرب الأهلية وبداية نموذج اقتصادي سياسي قاده الرئيس رفيق الحريري مع منظومة سياسية ومالية متكاملة، هو نقطة تقاطع كبيرة بين كتلتين وازنتين من المشاركين من أحزاب السلطة ومجموعات وأحزاب الحراك والمعارضة. أي أنه على الرغم من عمق الانقسام السياسي بين الفئتين فإنهما تنطلقان من تشخيص شديد التشابه لبداية مسار الأزمة. يعكس هذا التصوّر السلبي حول تجربة الطائف ضمور مشروعية خطاب النظام وأقطابه في المجال العام لصالح الخطاب النقدي والمعارض لحقبة ما بعد الطائف. ويشير التصويب المكثف على اتفاق الطائف إلى غياب حد أدنى من التوافق

[26] جرى تداول مصطلح الترويكا بعد الطائف للإشارة إلى ثلاثي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة. ويُستخدم المصطلح في سياق نقدي لكيفية إدارة الدولة في تلك المرحلة من خلال التوافق بين هؤلاء الأقطاب الذين حلوا مكان مجلس الوزراء في اتخاذ القرار. مع الإشارة إلى أن بعض المسيحيين يستخدمون هذا المصطلح ولكن يستبدلون رئيس الجمهورية برئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط للإشارة إلى أن المسلمين حصراً أداروا الدولة بعد الحرب الأهلية.

حوله حتى ضـــمن البيئات التي تنتمي إليه، وهو ما يدلّ على صـــعوبة إعادة ترميم مشروعيته حيث تبدو قاعدة المصالح التي بات يوفّرها ضيقة جدًا لا سيما لهذه الشرائح الشبابية العالقة في مركز الأزمة الآن.

ii. يُلاحَظ وجود تأثير للانتماء الطائفي والحزبي على محاولة شباب أحزاب السلطة تفسير الأحداث وفهمها. مثلًا يركّز بعض المشـــاركين من المســـلمين على تاريخ 1920 فيما يخص أصل الأزمة اللبنانية بينما كان المسيحيون أكثر تركيزًا على أحداث تنتمي لحقبة الحرب الأهلية وما بعدها. كما يقترب شـــباب الأحزاب إلى مســـافة قريبة من ســـرديات أحزابهم ويربطون بداية الأزمة بما يتفق مع السردية الحزبية، مثلًا يركّز شباب حزب اللّه والعونيون على لحظة الطائف (يراه أحدهم أسوأ حدث سياسي والانعطافة السياسية الأكثر خطورة) فيما يركّز شباب تيار المستقبل على عامي 2005 و2011 في حين يشير شباب حركة أمل والقوات اللبنانية إلى لحظة وصول عون للرئاسة.

iii. يتشارك بعض مشاركي الأحزاب (مثل حزب اللّه) مع بعض المشاركين من المعارضة والحراك (أوع، شباب المصرف، حركة الشعب) في ربط النموذج الذي أتى به الرئيس الحريري بعد الحرب الأهلية بكونه جزءًا من مشـــروع الســـلام حينها وليخدم "المشـــروع الأميركي – السعودي"، وأنه صمم نموذجًا متعمدًا بهذا الشكل ليكون "حساسًا لأية خضّات أمنية". وهذا الأمر ليس مفاجئًا إذ خلال حقبة التسعينيات تقاطع الخطاب النقدي للحريرية عند حزب اللّه والتيارات اليسارية في العموم.

iv. فيما ركّز شباب الأحزاب المشاركة في السلطة على الإشارة إلى عوامل مثل دور الخارج ومسؤولية الشعب والظروف البنيوية كان شباب المعارضة والحراك أكثر تركيزًا على دور النخبة الحاكمة ولا سيما الترويكا التي كان حضورها واضحًا في لغة الطرف الثاني. وهذا الأمر مفهوم من ناحية أن المشاركين من أحزاب السلطة كانوا أكثر حذرًا في ربط الأزمة بأداء الأشخاص.

v. تتمايز الفئتان في مقاربة دور "الشعب" في الأزمة. يُكثر المشاركون من أحزاب السلطة الإشارة إلى مسؤولية الشعب اللبناني، فالشعب هو طائفي ومتخلّ عن مسؤولياته بالمحاسبة ومتمسك بالأحزاب التقليدية ويتجاوز القانون ومنغمس في مصالحه الذاتية (يسعى للربح الأسرع والأسهل) ولا يمتلك "ثقافة الدولة". كما تبدو الطائفية صفة جوهرانية لدى الشعب اللبناني في خطاب بعض هؤلاء المشاركين "فنحن شعب طائفي مجبولين بذلك مهما حاولنا التعالي". بل يبدو الشـــعب مبتدأ الأزمة كونه اعتاد على الفساد والفشل الرسمي وسكت عن ممارسات السلطة، لذا ردد بعض المشاركين

عبارات من قبيل "يعني أنا بحمّل المسؤولية أول شي للشعب" و "الناس من إيدها" وهكذا يصبح الناس "مسؤولون عن تكريس الزعامات والوسايط والفساد". بينما تغيب هذه اللغة تجاه الشعب لدى المشاركين من فئة المعارضة والحراك حيث ذكر مشاركان منها فقط أن الناس تتحمّل المسؤولية بسبب قلة الوعي والارتباط بالزعامات التي تستغل ذلك في السيطرة على موارد الدولة.

vi. بدا التمايز بين الفئتين حول دور الخارج واضحًا جدًا. في مقابل استحضار جزء من مشاركي أحزاب السلطة لدور الخارج مثل الدور السوري أو الأميركي أو الخليجي باعتباره عاملًا متدخّلًا أو مسبّبًا في الوصول للأزمة، لوحظ غياب شبه كامل للحديث عن دور الخارج لدى مشاركي الحراك والمعارضة. ويبدو ذلك مفهومًا من ناحية أن استحضار مسؤولية الخارج عادة ما يُستخدم للتخفيف من مسؤولية من هم في السلطة وتكريس سردية أن من في السلطة مقيّدون بمصالح خارجية مؤثرة في لبنان. تتكرر لدى بعض المشاركين من أحزاب السلطة تعبيرات العجز والضعف أمام خطط الخارج، "فالخارج لديه خطط ونحن نمشي على هذا المخطط"، واللبنانيون رغم مسؤوليتهم عن الأزمة ولكنهم "مجرد تفصيل في صراع بين قوى كبرى يدور في لبنان والمنطقة"، فالبلد يسير بمسار خراب مرسوم له منذ زمن طويل "نحن أداة مش ماشيين على كيفنا...نحن مسيّرين ولسنا مخيّرين". وتتسق هذه التعبيرات إلى حد بعيد مع الخطاب الرسمي للأحزاب.

vii. عن التأثير الطائفي، الملاحظة الأبرز هي تشابه مواقف الشباب السنّة في الفئتين حيث هناك انقسام بين مجموعة عابرة للفئتين تُحمّل الرئيس رفيق الحريري مسؤولية السياسات الاقتصادية لما بعد الحرب الأهلية ومجموعة مقابلة تدفعها عنه وتصوّب على التيار الوطني الحر وتلقي بمسؤولية الأزمة على عهد الرئيس ميشال عون. وهذا ما يشير إلى العمق الاجتماعي للتوتر السنّي تجاه التيار الوطني الحر ورئيسه جبران باسيل على وجه التحديد.

viii. لا يمكن تجاهل وجود تعبيرات نقدية خجولة وضمنية لدى فئة شباب أحزاب السلطة موجّهة لأحزاب السلطة ونخبها، وكذلك محاولة التخفيف من مسؤولية أحزابهم بدل إنكارها. برّر أحد المشاركين التمسّك بأحزاب السلطة بالخوف من غياب البديل. وتضيف مشاركة أخرى رغبتها بأن تكون جزءًا من الحركة الاحتجاجية ولكن "بتخافي يقولوا نازلة ضد الحزب اللي بنتمي له وإنو ما شايفة الحقيقة، ما حدا عم يقدر يطلع من حزبه يمكن". والبعض الآخر يرى أن نخب الأحزاب متواطئة "تحت الطاولة" فيما تتنازع في

العلن لاستقطاب الجمهور، ويتكرر توجيه النقد للمسؤولين، ليس مسؤولي حزب الناقد، كمصدر للأزمة بفعل عجزهم "عن بناء دولة فعلية" وتقاعسهم عن تحمّل المسؤولية.

2.3 السبب الرئيسي للأزمة

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

تفرّقت المواقف وتباينت بين المشاركين من هذه الفئة في تقييمها للسبب الأساسي للأزمة التي وصل إليها لبنان. بالمجمل كانت مسألة الطائفية والمحاصصة الناتجة عنها الأكثر حضورًا نسبيًا. بعدها حلّت السياسات الاقتصادية والمالية منذ نهاية الحرب الأهلية (الاقتصاد الريعي، سياسات مصرف لبنان، الاستدانة...). أما الفئة الثالثة من الأسباب فارتبطت بالظروف الجيوسياسية المحيطة بلبنان والمتداخلة مع قضية سلاح المقاومة، وهنا حلّ الانقسام التقليدي بين قوى 8 آذار و14 آذار. والفئة الأخيرة كانت أسباب متفرقة مرتبطة بالفساد وغياب القضاء العادل والمستقل وأداء النخبة/الطبقة السياسية وطبيعة قوانين الانتخابات.

أ- النظام الطائفي والمحاصصة. يرى المشاركون هنا أن مركز المشكلة داخلي ومرتبط بالطبيعة الطائفية للنظام الذي يكرّس التفاوت ويطيح بالقانون ويقوّض المواطنية ما حوّل اللبنانين إلى جماعات متصارعة حيث يصبح "تاريخنا عبارة عن تداول صعود وهبوط جماعة مقابل أخرى" وهنا تبحث كل جماعة عن جهة خارجية لتستقوي بها. بالمحصلة يجد القائلون بهذا الرأي أن الحل يكون تلقائيًا بأن نتخلّى عن الطائفية ونفصل الدين عن الدولة (مشاركة من الحزب القومي) أو إقامة الدولة المدنية كما عبّر عدد من المشاركين بالتحديد من حركة أمل وتيار التوحيد والحزب الديمقراطي اللبناني. وهناك من لم يربط الطائفية بالنظام بل بكونها مسألة وعي وهو ما يوجب "إعادة هيكلة نظامنا الاجتماعي والثقافي" (مشاركة من القوات اللبنانية) وبين من يراها "نتاج فقدان الهوية الجامعة الذي يؤدي إلى ظهور تباينات في فهم أزمة البلد ولذا على الناس أن تفهم ماضيها والفرص التي كانت متاحة في السابق" كما عبّرت "ريتا" من الحزب القومي السوري.

ب- السياسات المالية والاقتصادية للحكومة ومصرف لبنان لجهة تأسيس اقتصاد ريعي "كسول" قائم على تدمير القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة لأنه يغري أصحاب الأموال بالفوائد العالية المضمونة. فالأزمة مرتبطة بـ "النظام الربوي الذي أنتج مجتمعًا كسولًا رغم أن في ذلك مخالفة لديننا" يقول "عمر" من تيار الكرامة. ويرى هؤلاء أنه

كان يمكن لبناء اقتصـاد منتج أن يعزز التصـدير ويزيد كتلة العملات الصـعبة. نموذج كهذا، بالنسبة لأحد المشاركين، يستوجب علاقات جيدة مع سوريا بالضرورة.

ت- الأسباب الجيوسياسية: ربط أنصار هذا الرأي الأزمة جزئيًا أو كليًا بأسباب خارجية. وهنا يظهر الانقسـام التقليدي بين وجهتي نظر، واحدة ترى أن لبنان حلقة صـغيرة في صراعات القوى الكبرى وكذلك ضمن المساعي الأميركية للهيمنة على المنطقة. "فلبنان جزء من صراع بين مشروعين على مصالح جيوسياسية تشمل سوريا وفلسطين" وهكذا "تصبح أزمة لبنان جزءًا من أزمة الإقليم". والثانية تصوّب على دور حزب اللّه في الإقليم والصـراع مع "إسـرائيل". هنا تظهر مقولات مثل أن "الصـراعات الداخلية هي طبخات خارجية" وأن "الطائفية هي أيضًـا مزروعة من الخارج"، أو أن الأزمة ترتبط "بوجود طبقة سياسية تحتضر وانتهى دورها لدى الخارج". ولذا يرى معظم هؤلاء أن حلّ الأزمة مرهون بانعقاد التسوية الإقليمية أو بالحياد على قاعدة "لبنان أولًا"، وبعضهم يظن أنه حينها يعود البلد كما كان.

ث- ركّز بعض المشاركين من قوى 14 آذار على مسألة حزب اللّه وسلاحه باعتباره السبب الجوهري للأزمة. فهذا السـلاح برأيهم يمنع قيام الدولة أو تسـبّب بغيابها كما أنه يضـع لبنان ضمن لعبة صراع المحاور (خاصة بعد 2011) ويستجلب ضغوطًا اقتصادية يتضرّر منها كل البلد. فالأزمة "هي بسـبب حزب اللّه بقوته العسـكرية وإيديولوجيته العابرة لمفهوم الدولة والمطلوب أن يتحوّل الحزب إلى حزب عادي ولبننته"، يقول "طارق" من تيار المستقبل.

- **شباب المعارضة والحراك**

في تشـخيصـهم لمركز الأزمة ركّز المشـاركون من هذه الفئة على مسـألة الطائفية السـياسـية والمحاصصة الملازمة لها، تليها مسؤولية الطبقة السياسية والنخبة الحاكمة، وبعدها السياسات المالية والاقتصادية، ثم الفساد. فيما تبدو المسائل المرتبطة بدور الخارج وسلاح المقاومة شبه غائبة. وأخيرًا، لم يخل الأمر من الإشارة في أكثر من موضع إلى أهمية الإصلاح القضائي سبيلًا للتغيير.

أ- المسألة الطائفية. وجد مشاركون أن هذا الشكل من الأنظمة ينتج تلقائيًا إدارة فاسدة تقوم على المحاصـصـة. ولكن اللافت أنهم في ذات الوقت كانوا يأكدون بحزم أن الحديث عن النظام الطائفي بوصفه عاملًا بنيويًا لا يقلل من مسؤولية الطبقة الحاكمة

التي تنظّم الزبائنية وتقيم اقتصادًا ريعيًا بما يشدد قبضتها على الناس (مشارك من حراك صور). فالطائفية "هي كل علّتنا التي تحوّلت لمبدأ أدىّ للفساد وتبادل رجال الدين والسياسة الحماية والتغطية" بحسب "إبراهيم" من حركة الشعب. هذا التشديد على دور النخبة يعكس تصوّرًا لدى هذه الشريحة من الشباب أنه كثيرًا ما يجري التركيز على مسألة النظام الطائفي من باب تبرئة الفاعلين السياسيين أو تخفيف مسؤوليتهم.

غلب الحديث عن النظام الطائفي باعتباره متكاملًا مع الأجزاء الأخرى للأزمة، "فهناك دور تكاملي بين عالم المال والسلطة السياسية والسلطة الدينية" كما عبّر "رائف" من الحركة الشبابية للتغيير. فالطائفية سمحت لكل طائفة أن تفعل أي شيء ولم يتوفّر الوعي الكافي لدى الناس لمنع ذلك واستمروا باتباع زعماء الحرب. فهذا النظام الطائفي الزبائني أتاح للزعماء ممارسة النهب وتوزيع بعض المال العام على جماعاتهم لشرعنة وجودهم. (مشاركون من شبكة مدى، عن حقك دافع، حركة مواطنون ومواطنات، منتدى طرابلس، أوع).

ب- القسم الثاني يرى أن الأصل هو النخبة السياسية التي تتعامل مع السلطة باعتبارها "غنيمة" وتمارس المحاصصة الطائفية ولذا ليست قادرة على أخذ قرارات لصالح المجتمع. فالزعماء اليوم مأزومون بين مجاراة فقرائهم أو نخبتهم المالية ولذا لا يفعلون شيئًا، وهذا العجز يضخم الأزمة. إننا "بحاجة لدولة ومن دونها لن يحصل شيء" (مشارك من مواطنون ومواطنات) وهم "فشلوا في بناء هذه الدولة" (مشارك من حزب سبعة). فهذه الطبقة السياسية المهترئة، بحسب مشاركين، هي المسؤولة ونريد محاسبتها واسترجاع الأموال المنهوبة وليس الهجرة (مشاركان من التنظيم الشعبي والمعارضة القومية). ويستدلّ "عبد الرحمن" من الجماعة الإسلامية على أولوية مسؤولية النخبة "حتى لو كان هناك نظام طائفي ولكن مع نخبة أخرى لكان الوضع أفضل بكثير".

وهذه الطبقة هي عائق أمام أي مشروع إصلاحي ففي ظل هذه "الزمرة الحاكمة" التي لا مصلحة لها إطلاقًا بالإصلاح "فكل ما نناقشه يبقى حبرًا على ورق وبلا فائدة متوقعة" (مشاركان من مجموعة لحقي وشباب المصرف). بل إن هذه الطبقة اختارت بدل الإصلاح أن ترمي بعبء الأزمة على الناس (مشارك من الحركة الشبابية للتغيير). لذلك من الضروري إنتاج طبقة جديدة رغم أنه أمر صعب ويحتاج لعمل كثير (لقاء البقاع الثوري، حزب سبعة). ولذلك أشار عدد من المشاركين إلى أن بداية الحل تكون من

خلال تغيير الطبقة السياسية عبر الانتخابات وهذا يستلزم الوعي لدى المواطنين، وتعزيز استقلالية السلطات وخاصة القضاء.

ت- القسم الثالث وجّه انتقاداته نحو السياسات. فمنهم من وجد أصل المشكلة في السياسات النقدية لمصرف لبنان وحاكمه ودورلرة الاقتصاد (مشاركة من "حجر وبشر") والاقتصاد الريعي (مشاركة من النادي العلماني). إن أساس المشكلة المالية والنقدية هي في الفوائد المرتفعة المدفوعة للمصارف "التي هي شريكة مع من هم في السلطة"، يجادل "مجد" من حراس المدينة. وبالتالي يبدأ الحل من الوضع النقدي، عبر قانون الكابيتال كونترول والضريبة على الودائع الكبيرة واسترداد أرباح الهندسات المالية وإعادة هيكلة الدين العام وديون الناس وهيكلة القطاع المصرفي بحسب "غسان" من الحركة الشبابية للتغيير. وكذلك المطلوب دعم الصناعات المحلية وتشجيع الصادرات بدل التعويل على أموال المساعدات، برأي "عثمان" من منتدى طرابلس.

ث- أسباب متفرقة: فيما يخص الفساد، مرّ ذكره بشكل عابر كناتج عن النظام الطائفي والمحاصصة في مقابل التأكيد على السياسات الخاطئة باعتبارها أكثر أهمية. والفساد هنا يظهر على أنه إحدى أدوات ضبط الشعب من خلال ربط مصالح الناس بريوع الفساد. ولذلك يتكرر الحديث عن ضرورة قيام قضاء نزيه ومستقل أكثر من أي حلّ آخر (مشاركون من: لحقي، موطني، المرصد الشعبي، لقاء البقاع الثوري، شباب المصرف). أما دور الخارج فيرد ببضع إشارات عابرة ومن دون توسّع مثل الحديث عن "سياسات خارجية تتحكم بنا" (مشاركة من حجر وبشر) أو أن السبب هو فصل لبنان عن سوريا (مشاركة من المعارضة القومية)، وارتهان الأحزاب للخارج (مشارك من وعي). في حين تغيب الاشارة إلى سلاح المقاومة تقريبًا، فلا يظهر إلا عند "سارة" من مجموعة "لبنان عن جديد" التي اعتبرت أن سلاح حزب اللّه هو المشكلة كونه يستجلب الخنق الأميركي ولذا يكون الحل أن يتحوّل الحزب إلى مجرد حزب سياسي فيما أشار مشارك أخر إلى أن من جملة الأسباب السلاح خارج الدولة (مشارك من "موطني").

- **التحليل المقارن**

i. رغم وجود توافق بين كتلتين وازنتين من المشاركين ضمن الفئتين حول منح الأولوية للمسألة الطائفية على أنها أساس الأزمة، أكّد المشاركون من المعارضة والحراك بشكل ملحوظ على مسؤولية النخبة الحاكمة. يميل المشاركون من أحزاب السلطة لربط الأزمة بالعوامل البنيوية والخارج لتقليل مسؤولية القوى السياسية، فيما يتعمّد شباب

المعارضـــة والحراك التصـــويب على النخبة حتى أثناء الحديث عن طبيعة النظام أو السـياسـات[27]. فحين يتحدث هؤلاء عن أزمة السـياسـات المالية والاقتصـادية يربطونها بطبيعة النظام الطائفية وأداء نخبته التي تتوسّـل المحاصـصـة والزبائنية لتقبض على وعي الشـعب وإرادته. ولذلك تصـبح إقامة نظام ريعي يتغذى على الديون ذات الفوائد العالية جزءًا من إدامة الزبائنية عبر منع الناس من الاندماج في اقتصـــاد منتج يحررهم من الحاجة للطبقة الحاكمة. ولذلك تتكرر الإشارة إلى أن الأزمة هي سياسية في الأصل ولكن مترابطة مع الأزمة الاقتصـــادية (مشـــاركان من "موطني" وحركة مواطنون ومواطنات).

ii. لم يخلّ خطاب المشاركين من فئة أحزاب السلطة من نقد موّجه للطبقة السياسية وهو إن كان حاضرًا بشكل عابر فقد كان حادًا في تحميلها مسؤولية وازنة وإن كان كل منهم ينطلق من تصوّر ضمني بأنه ينتقد الأحزاب الآخرى. فهذه النخبة، بتعبيرات المشاركين، هي التي أقامت الطائفية وأدارت المحاصـصـة وفشـلت في إدارة الدولة (المال والكهرباء والدعم) وتلاعبت بالناس بإثارة غرائز الجماعة وتجاوزت القوانين لصـــالح أعراف تجيز لهم بناء شـبكات نفوذ عميقة كقاعدة لهم بدل الاعتماد على القاعدة الشـعبية. فهؤلاء، يقول أحد المشـــاركين "خالفوا برامجهم الانتخابية وغرقوا في المحاصـــصـــة والنهب، فالفسـاد الداخلي يشـكل الجزء الأكبر من الأزمة وكل فئة شـاركت في السـلطة تتحمل مسؤولية عن جزء من الأزمة". انطلاقًا من هنا يمكن فهم تركيز الشباب على ربط الحل بجهاز قضائي نزيه ومستقل وبقانون انتخابي جديد.

iii. فيما يخص المســألة الطائفية، اتفقت الفئتان على إعطائها الأولوية باعتبارها الســبب الرئيسي للأزمة اللبنانية ربطًا بما تنتجه من فساد وزبائنية ومحاصصة وتجويف للدولة. وهذا الأمر متســق مع الخطاب العام في لبنان حيث الجميع يدين الطائفية ويدعو إلى تجاوزها، بمعزل عن خلفية ذلك. لكن كان عرض المشـــاركين من الحراك والمعارضـــة للطائفية أكثر تماسكًا من حيث اعتبارها جزءًا من منظومة سياسية واقتصادية ومالية، فيما كان بعض شباب الأحزاب يشيرون للطائفية من باب تبرير سياسات أحزابهم.

---

[27] تتقاطع هذه الخلاصـة مع اسـتنتاج ناتج عن تحليل احتجاجات 17 تشـرين بكونه سـعى "لنزع الثقة" من من رموز السـلطة وأحزابها وأنه جرى تأطير عملية نزع السـلطة بمطالب لم يعهدها تاريخ الاحتجاجات منذ نشـوء لبنان الكبير في عام 1920؛ إذ ركّز المنتفضـــون على قضـــايا داخلية في الأســـاس، تتعلق بالنظام وعلاقته بالمواطنين، عبر التركيز على رموز القوى الحاكمة . أنظر: بول طبر، البنية الرمزية وانتفاضـــة 17 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019 في لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، تقييم حالة، العدد 8، كانون الثاني 2021.

iv. في العموم يمكن القول إن هناك انقسامًا وتباينًا واضحًا بين المشاركين من شباب أحزاب السلطة في تشخيص مركز الأزمة وذلك إما ربطًا بالهوية الطائفية (المشاركون المسلمون أكثر نقدًا للطائفية) أو الانقسام السياسي بين قوى 8 آذار و14 آذار (في النظر لدور المقاومة والخارج) أو بالتموضع داخل بنية النظام السياسي (مدى التركيز على الفساد). وهذا ما يشير إلى عمق التباينات والانقسامات عند القوى التقليدية حتى بين الحلفاء أحيانًا. في المقابل كانت آراء شباب الحراك والمعارضة أكثر تجانسًا بشكل ملحوظ وكان تأثير الانتماء الطائفي محدودًا.

v. ركّز المشاركون من الأحزاب المسيحية في قوى 14 آذار (القوات اللبنانية والكتائب وحركة الاستقلال) على مسائل الفساد والمحاصصة وسلاح المقاومة. بينما أكّد المشاركون من التيار الوطني الحر على العوامل المرتبطة بالاقتصاد الريعي والسياسات المالية والاستقواء بالخارج، فيما انحصر اهتمام المشاركين من تيار المردة بالسياسات المالية. كان حضور المسألة الطائفية شبه غائب لدى هذه الشريحة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الهواجس المسيحية من الخروج من نظام التوافقية الطائفية نحو الديمقراطية العددية بما يهدد وزنهم التمثيلي، كما يظنون. ولذا يميلون للنظر إلى الأزمة بعيدًا عن طبيعة النظام السياسية والتركيز على جوانبه المالية والاقتصادية والفساد والسلاح والخارج.

vi. أما من جانب المشاركين من أحزاب البيئات الإسلامية فقد غيّب المشاركون من تيار المستقبل بالكامل الأسباب المرتبطة بالسياسات المالية والاقتصادية كونها تدعم السردية التي تحمّل الحريرية مسؤولية الأزمة. وفضّلوا بدلًا من ذلك ربط الأزمة بالطائفية والفساد ثم رميهما على التيار الوطني الحر تحديدًا، ثم سلاح حزب اللّه والتدخلات الخارجية. أما المشاركون من حركة أمل فركزوا على الطائفية السياسية وطبيعة قوانين الانتخابات النيابية، وفيما وجد المشاركون من حزب اللّه أن الأزمة مرتبطة بالطائفية والمحاصصة والفساد والمشروع الاسرائيلي ومستلزماته من الضغوط الأميركية.

vii. ما يبدو فارقًا بوضوح هو موضوع الدور الخارجي والتدخلات الخارجية في الأزمة. يكاد يغيب الحديث عن المستوى الخارجي للأزمة لدى شباب الحراك والمعارضة بالرغم من بروزه في الحالة اللبنانية، فيما كانت الإشارة لدور الخارج واضحة لدى المشاركين من فئة أحزاب السلطة. هذا التجاهل لدور الخارج لدى فئة الحراك والمعارضة له عدة أسباب محتملة: أولًا هو يعكس حذرًا من أن الزجّ بالخارج يخفف من مسؤولية القوى السياسية

المحلية وأن الأخيرة تبالغ في توصـــيف هذا الدور لتتخفف من مســـؤوليتها. لذلك فإن الحديث عن السياق الخارجي قد يُخفف من القدرة على نقد الفاعلين المحليين. وثانيًا هو يشير إلى الانغماس المعرفي في الشق الداخلي للأزمة انطلاقًا من التموضع السياسي والمساجلة والنقد للوضع القائم والاشتباك مع الأسباب المباشرة للأزمة، في مقابل ضعف حضور أدبيات السياسات الدولية والنظام العالمي. وثالثًا قد يخشى من هؤلاء أن الحديث عن المســتوى الخارجي للأزمة ســيجبرهم على الظهور في موقف نقدي لطرف خارجي محدد وأنهم جزء من "صراع المحاور" ما يقيّد وصولهم لجزء من الجمهور الداخلي أو يوتّر علاقاتهم مع جهات خارجية يتوقّعون منها الدعم أو يحفّز انقســامات إضــافية داخل الحراك. ورابعًا بسبب وجود ارتباطات خارجية قويّة لبعض مجموعات الحراك.

viii. يُلاحَظ وجود تباين كبير في الإشارة لسلاح المقاومة من باب ربطه بالأزمة، حيث كان ذكره عابرًا وهامشيًا في أحاديث شباب الحراك والمعارضة، بينما كان يعود للظهور كجزء من الانقسام السياسي التقليدي لدى المشاركين من قوى 8 آذار و14 آذار. حتى ضمن المشاركين من قوى 14 آذار كان حضور مسألة السلاح هامشيًا وهو ما يشير إلى أن جزءًا من الخطاب العلني ضد سلاح المقاومة فيه مقدار من الافتعال والتوظيف أكثر من كونه يعكس هواجس البيئات الاجتماعية لهذه القوى.

ثالثًا: من المسؤول؟ بين النظام والنخبة والخارج

3.1 مسؤولية الأحزاب المشاركة في السلطة

يرى المشـاركون من أحزاب السـلطة بالمجمل أن مسـؤولية أحزابهم في وقوع الأزمة هي إما مسـؤولية سـلبية (أي لعدم قيام حزبهم بأمور ما) أو أنها جزئية ضـمن الحدود الطبيعية لأية ممارسة سياسية، في مقابل رمي المسؤولية الأكبر على القوى الأخرى سواء الخصوم أو الحلفاء. لم ينف هؤلاء الشـباب وجود نصـيب من المسـؤولية على عاتق أحزابهم ولكن لغتهم اتسـمت بالتبرير. استند التحلّل من مسؤولية الأزمة إلى جملة من السرديات أبرزها: المشاركة المحدودة في النظام السـياسـي منذ نهاية الحرب الأهلية، وعدم حيازة أغلبية في الحكومة أو مجلس النواب، والطبيعة التوافقية للنظام اللبناني، والطائفية السـياسـية وأولوية السـلم الأهلي، وسـياسـات الحلفاء. يركّز المشـاركون من كل حزب على عامل أسـاسـي للتخفيف من مسـؤوليته وكذلك على حِقب سـياسـية يمكن فيها التحلل من المسـؤولية. فيما كان القبول بجزء من المسؤولية يأخذ طابعًا سلبيًا يرتبط غالبًا بأمور كان على الأحزاب أن تقوم بها ولم تفعلها مثل المحاسبة والمصارحة ورفع الصوت وليس مسؤولية إيجابية عن ارتكابات وممارسات وسياسات.

أ- **كان المشـاركون من الأحزاب ذات التمثيل المحدود في السـلطة واضـحين في نفي أية مسؤولية نظرًا لمحدودية دورهم داخل السلطة التنفيذية تحديدًا.** جادل المشاركون من الكتائب وحركة الاسـتقلال وتيار الكرامة بعدم مسـؤولية أحزابهم كونها في المعارضـة وقامت بواجب المسـاءلة داخل البرلمان. لذلك يحصـر "عمر" من تيار الكرامة مسـؤولية قيادة حزبه في أنهم رغم ممارسـتهم الاعتراض "ما عم يطلع بإيدهم" كان ينبغي عليهم "مصارحة الناس بهذا الأمر ويرفعوا المسؤولية، وإلا سيبدو الأمر أنك وضعت يدك مع المسؤولين عن الأزمة من تحت الطاولة. إنزل ووضّح الصورة واترك هالشعب يفلت". بينما قالت "ريتا" من الحزب السـوري القومي الاجتماعي أن لا مسـؤولية سـياسـية على حزبها إلا لعجره عن إقناع الفئة الأكبر من الشـعب بفكره، والتي "لو آمنت الأكثرية بفكر سـعادة لما وصـلنا إلى هذه الحالة". بدوره احتج "رامي" من حزب التوحيد العربي بأن الحزب "لم يكن في الحكومة إلا لمدة أربعة أشـهر". فيما وجد "عصـام" من الحزب الديمقراطي اللبناني أن مسـؤولية الحزب تنحصـر في "الوزارات التي كنا نديرها إن ثبت فيها تقصـير". وكذلك كان رأي "كريم" من حزب الاتحاد حيث قال "لا نتحمّل أية مسؤولية بسبب وزننا السياسي وأننا خارج الحكم منذ 2005".

حتى الأحزاب ذات التمثيل المحدود التي كان لها حضـور غير هامشـي في السـلطة تبنّت وجهة نظر شـبيهة. جادل "وليد" من تيار العزم أن دور الرئيس نجيب ميقاتي كان مقيّدًا بتسـوية إقليمية في حين أن "يلي كامش مجلس النواب مسـيطر على البلد... وموقع السـنّة ورئاسـة الحكومة مهمّش لأنه ليس صاحب قرار". وحصـر المشـاركان من تيار المردة مسـؤولية تيارهم في المسـايرة والتطنيش (تحت عنوان الوفاء والتراضـي) والرضـوخ للأمر الواقع في لنظام السياسي. وما عدا ذلك فمردود عليه بمحدودية التمثيل والحقائب الوزارية ومعارضة السياسات المالية لرفيق الحريري. فعندما "قدّم رفيق الحريري أسـهم في شـركة سـوليدير لإسـكات السياسيين، فرنجية الوحيد الذي لم يقبل وصوّت ضده" يقول "شادي" من المردة.

ب- أما بخصوص الأحزاب ذات التمثيل الوازن في السلطة والتي شاركت في السلطة التنفيذية منذ نهاية الحرب الأهلية فلوحظ الآتي:

يقبل المشـاركون من تيار المسـتقبل تحمّل جزء من مسـؤولية الأزمة ولكن يرفضـون أن تكون مسؤوليتهم هي الأكبر. يركزّ شباب التيار على تأريخ الأزمة ربطًا بوصول العماد عون للرئاسة وإغفال المرحلة التي تلت نهاية الحرب الأهلية. بالمجمل يبدو شـباب المسـتقبل أكثر قبولًا من شـباب الأحزاب الأساسـية الأخرى لتحمّل المسـؤولية. يشـير "فادي" من التيار إلى أنه "لا نتحمّل الجزء الأكبر من دون نفي بعض المسـؤولية عن بعض ناسـنا. كنا وما زلنا بالسـلطة وهذا جزء من المسـؤولية ونعترف بهذا الأمر". فيما يذهب "محمود" إلى أبعد من ذلك بالقول "أكيد علينا مسؤولية لأننا في السلطة طوال الوقت، مسوؤلية بالفساد المستشري سواء أنه سرق أو سكت عن سـرقات الآخرين". أما في الجانب المرتبط بنفي المسـؤولية فيعرض المشـاركون من المستقبل حججًا تتصل بمسؤولية السوريين قبل 2005، والحاجة لتحالفات تمنع "حربًا مذهبية" مثل التحالف الرباعي، ودور قطر في تكريس "الثلث المعطل"، ودور الرئيس رفيق الحريري في جذب الاسـتثمارات والأموال، وكذلك أن التيار ليس إلا طرفًا بين مجموعة أفرقاء بحسـب طبيعة النظام السـياسـي "فالكل مشـارك على نفس الطاولة والكل مشـاركين بكل الصـفقات". لكن التركيز الأسـاس كان بنقل المسـؤولية إلى التيار الوطني الحر من خلال ملف الكهرباء حيث كان "يجب أن يكون الرئيس الحريري أكثر وعيًا... وأن يكون هناك رقابة أكثر ومحاسبة".

وبشـكل مماثل لا ينفي المشـاركون من حركة أمل مسـؤولية الحركة عن الأزمة كونها جزءًا من السلطة ومشاركة فيها "وكان ينبغي أن يكون سلوكنا بالوزارات من العام 1990 أحسن"، ولكن ليسـت المسـؤولية الأكبر. يسـتند الحركيون المشـاركون إلى عوامل بنيوية (الوجود السـوري،

مرحلة 2005)، وتوازنات القوى المحلية (عدد محدود من النواب والوزراء ليس هو الذي يغيّر قرار بتغيير الوضع السياسي الذي يلزمه قرار مشترك، يقول "جعفر") وطبيعة النظام (التوافقية الطائفية التي تمنح الغطاء للسنيورة وسلامة مثلًا) وضرورات الاستقرار والسلم الأهلي (خاصة بعد بداية الحرب السورية عام 2011) وتقصير الحكومات المتعاقبة.

ويركّز المشاركان من الحزب التقدمي الاشتراكي على حجم الحصة السياسية للتخفف من المسؤولية السياسية، ولذا المسؤولية الأكبر هي على "الأحزاب الكبيرة والكتل النيابية الكبيرة التي كانت صاحبة قرار" ثم ينطلقون من ذلك للتصويب على التيار الوطني الحر "صاحب الخطاب الطائفي والعنصري". وهكذا يرى التقدميون المشاركون أنهم اعترضوا على السياسات الخاطئة ولكن من دون تأثير. يشار إلى أن كافة المشاركين الدروز حتى من خارج الحزب التقدمي احتجوا بحجم الطائفة الدرزية للتخفيف من مسؤوليتهم السياسية، حيث إن "كافة الطوائف تتحمّل المسؤولية... والطائفة الدرزية من الأقليات المذهبية فهي لا تتحمل المسؤولية الأكبر"، يقول "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني.

ث- أما الأحزاب التي شاركت في السلطة التنفيذية بعد 2005 فقد:

انقسم المشاركون من حزب الله بين من يرى أن حزبهم لا يتحمّل أية مسؤولية على الإطلاق وبين من يقبل بمسؤولية جزئية مرتبطة بشراكة الحزب بالسلطة فقط وهي مسؤولية مرتبطة بالحزب وليس بالمقاومة. الاتجاه الأول، وهو الأغلب، ينفي المسؤولية لأن الحزب لم يستلم حقائب وازنة ودخل متأخرًا إلى الدولة ولم يشارك في المحاصصة ومقيّد بتحالفات تمنعه من مواجهة الفساد وبسبب التشتت في القرار اللبناني الداخلي وتركيبة النظام الطائفية والحسابات الكبرى الإقليمية، بل ويزيد هؤلاء في إطار الرد ذكر دور الحزب في الدفاع عن البلد وحتى جلب دولارات من الخارج. أما من يقبلون بمسؤولية جزئية للحزب فيربطون ذلك بشراكته بالسلطة وتحالفاته وعدم تبنيه مواقف حادة فيما يخص الإصلاح. ورغم تبنّيها هذا الرأي تستدرك "نرجس" وتقول "السياسة بذاتها شي قبيح، وأوقات يضطر الحزب أن يقوم بمساومات ويقدّم تنازلات تفرض عليه أمور لا يرغبها".

أما المشاركون من القوات اللبنانية فلم ينفوا تحمّل حزبهم مسؤولية هامشية وغير مباشرة عن الذي حصل، إذ إن "فساد عن فساد بيفرق" وأن أقصى ما يمكن أن تكون القوات قد قامت به هو "بعض التوظيفات" ولكن "بشهادة الكل نحنا من أنظف الوزراء بقلب الحكومة". كان موقف القواتيين المشاركين دفاعيًا ولم يتحدثوا عن أية منجزات. أما المشاركون من التيار الوطني

الحر فكان دفاعهم بوجه تحمّل المسؤولية الأكبر ينطلق من الحديث عن وجود مشروع جدّي للإصلاح من خلال "خريطة طريق" لوزارات التيار، وخطط للكهرباء وجهود لمحاربة الفساد. وهذه الجهود جرى تعطيلها من المصالح المضادة والتحريض الخارجي والطبيعة التوافقية للنظام وضعف موقع رئاسة الجمهورية وافتقاد الأغلبية في البرلمان والحكومة. ويرى شباب التيار أن مسؤولية حزبهم ترتبط بقبوله بالمساومة وعدم خوض المواجهة بطريقة أشرس وأقوى ثم "كان يجب علينا كتيار وطني حر وقتذاك أن ننزل إلى الشارع قبل جماعة 17 تشرين، في هذه النقطة أحمّل التيار المسؤولية" يقول "ربيع".

جدول 4: الحجج المستخدمة من مشاركي بعض الأحزاب لنفي المسؤولية عن أحزابهم

	المعارضة	غياب أغلبية نيابية	ضعف المشاركة الحكومية	التوافقية الطائفية	الوجود السوري	أولوية السلم الأهلي	مسؤولية الحلفاء	مسؤولية الخصوم	الظروف الخارجية
تيار المستقبل				*	*	*		*	*
حركة أمل		*	*	*	*	*		*	*
الحزب التقدمي الاشتراكي	*	*		*				*	
حزب الله			*	*		*	*	*	*
التيار الوطني الحر		*	*	*			*	*	
القوات اللبنانية		*	*				*	*	

- **التحليل:**

i. للتخفف من المسؤولية عن الأزمة، احتج الشباب المشاركون من القوى السياسية ذات التمثيل الوازن بطبيعة النظام الذي يوزّع الصلاحيات بشكل توافقي طائفي، فيما المشاركون من القوى ذات التمثيل المحدود احتجوا بحضورهم المحدود في تركيبة السلطة (الحكومة أو المجلس النيابي). يعني أن طبيعة النظام السياسي تمنح المشاركين فيه بابًا خلفيًا للتحلل من المسؤولية من خلال الإدارة التوافقية التي أكثر ما تتجسّد في ما يُعرف بحكومات "الوحدة الوطنية". وفي سياق مماثل، كان المشاركون

من القوى الوازنة في مجلس النواب يحيلون السـبب الأكبر في الأزمة إلى تلك القوى الممسكة بالحكومة، والعكس صحيح.

ii. عند قبول المشاركين بجزء من المسؤولية يجري حصر ذلك بمسؤولية سلبية (أي ليس مسـؤولية عن ارتكابات) مثل تحمّل مسـؤولية "الثغرات" (مشـارك من الحزب التقدمي) و"التقصـير" (مشـارك من حركة أمل) والأداء غير الكامل (مشـارك من حزب اللّه). كذلك يرى بعض المشـاركين أن حصـول تقصـير ما أو خطأ هي أمور طبيعية في العمل السياسي. وعند الحديث عن القبول بالمحاسبة يجري تقييدها بشروط مثل أن تجري في "ظل قضاء نزيه ومستقل" (مشارك من الحزب التقدمي).

iii. حين يعرض المشـاركون ما يرونه منجزات لأحزابهم فغالبًا ما تكون عبارة عن المطالبة بإصـلاحات أو الاعتراض ضـمن ما تسـمح به تركيبة النظام، إضـافة إلى ذكر الأعمال الخيرية والمسـاعدات التي تقدّمها الأحزاب مثل المنح الدراسـية ودعم المزارعين وجهود التنمية المحلية.

iv. إن كان طبيعيًا تحميل الخصـوم المسـؤولية عن الأزمة فإن اللافت شـيوع تحميل المسؤولية للحلفاء ما يشير إلى حجم التفسخ داخل الطبقة السياسية. فالمشاركون من عدة أحزاب على طرفي الانقسـام اللبناني حاججوا باضـطرار أحزابهم للتجاوز عن بعض الارتكابات والسـياسـات كونها ناتجة عن حلفائهم ممن هم بحاجتهم بسـبب الصـراع السياسي القائم.

v. من ناحية الشكل، وفي هذا الموضوع بالتحديد، بدت إجابات المشاركين بالعموم حاضرة ومتناسـقة أكثر من العادة ما يشـير إلى الضـغط الناتج عن هذا السـؤال على منتسـبي أحزاب السـلطة وكذلك حاجة الأحزاب لتقديم إجابات إلى محازبيها ليكونوا قادرين بدورهم على تقديمها للجمهور العام. في صـياغة الإجابات ركّز المشـاركون على شـرح لمـاذا لا تتحمـل أحزابهم المسـؤوليـة كلّيًـا أو جزئيًـا فيمـا مرّ الجزء المرتبط بتحمّـل المسؤولية بشكل سريع وعادة يكون مقدّمة للدفاع وللتخفيف من مسؤوليتهم[28].

[28] يُلاحظ في معظم الأحيان وجود مشـارك في كل حزب من الأحزاب الأسـاسـية قادر على تقمّص الخطاب الحزبي بشـكل كامل وتقديم سـردية تردّ على مجمل الانتقادات، فيما يكون باقي المشـاركين مركّزين على جزئيات محددة. إلا أنه يُلاحظ دائماً وجود صوت حزبي يذهب بوضوح نحو تحميل حزبه مسؤولية أساسية في وقوع الأزمة سواء من خلال المشاركة في الفساد أو السكوت عنه أو في تقرير سياسات خاطئة.

3.2 الرضا عن الأداء: نعم ولكن

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

بطبيعة الحال عبّر المشاركون عن رضاهم عن أداء الأحزاب التي ينتمون إليها مع تركهم هامشًا صغيرًا للتعبير عن تمايزات محدودة ونقد لبعض المواقف أو السياسات. ردد المشاركون التأكيد على أن رضاهم ليس مطلقًا لكنه بالمجمل موجود أو أكدوا على الرضا في القضايا الكبرى والتمايز في ما اعتبروه تفاصيل سياسية. في المقابل أظهرت مجموعة قليلة من المشاركين رضًا تامًا عن أحزابها. سرد المشاركون عددًا من العوامل التي يجدون فيها تفسيرًا لهذا الرضا عبر إحالة ضمنية إلى عوامل تفسر وتبرر محدودية أداء أحزابهم في بعض الملفات.

المجموعة التي عبّرت عن رِضًا كامل كانت تنطلق من جملة مبررات:

أ- المبرّر الأول هو أنها تنتمي لأحزاب على هامش السلطة وقدمت طروحات إصلاحية دون أن يُستمع لها. تعدّد "ريتا" من الحزب القومي جملة مقترحات قدّمها الحزب مثل قانون ضمان الشيخوخة، وقانون الانتخاب النسبي خارج القيد الطائفي، والدعوة إلى نبذ الطائفية، والمطالبة بإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، وإصلاح النظام الاقتصادي، ولذلك هي راضية تمامًا رغم ضعف امكانات التأثير. ويضيف "رامي" من حزب التوحيد أن حزبه يقدم ما يستطيع من مساعدات في منطقته ولا يغطي أحدًا ولو يغضّ الطرف نوعًا ما عن الحلفاء. وفي السياق يعبّر "جاد" من حركة الاستقلال عن رضاه بسبب أداء رئيس الحركة "المبدأي والسيادي والمنفتح" وتقديمه للمساعدات واقتراح القوانين.

ب- المبرر الثاني أن الأداء كان أفضل الممكن وفق الظروف السائدة. وهنا ترى "عصمت" من الحزب التقدمي أن خيارات حزبها فرضها الواقع السياسي ولذا هي صحيحة كما أن أداء وزراء الحزب كان ممتازًا (تستدلّ بتجربة وزارتي الصحة والتربية). ويتبنّى "باسم" من حزب الله هذا التبرير حيث لا ترضيه بعض السياسات أو التحالفات لكنه يقبل بها لأنه يرى أن الحزب محكوم بتوازنات ووقائع ومصالح كبرى. بدوره يعبّر "زياد" من تيار المستقبل عن رضاه الحالي عن خيارات الرئيس الحريري التسووية (المشاركة في حكومة في عهد الرئيس عون، القبول بالمبادرة الفرنسية، تسميته مصطفى أديب لرئاسة الحكومة بعد استقالة حكومة حسان دياب) لأن ذلك فيه مصلحة البلد في ظل الانهيار.

ت- المبرّر الثالث إيديولوجي من قبيل أن التنظيم السياسي ما يزال على خط المؤسس (مثل اتباع نهج الإمام السيد موسى الصدر وفق مشارك من حركة أمل)، أو الثقة برجاحة القيادة (ثلاثة مشاركين من حزب الله، "رغم أن بعض الأمور تبدو ضبابية بداية"، يقول

أحدهم)، أو الانتماء لقضية المقاومة (مشاركون من تيار التوحيد وتيار المردة وحزب اللّه). يظهر هنا أن الانتماء لقضية المقاومة يمثّل رافعة بارزة لجاذبية الأحزاب الحليفة لحزب اللّه لدى المنتسبين إليها كونها قضية وطنية ذات وزن أخلاقي وسياسي كبير.

أما المجموعة الأكبر من المشاركين فعبّرت عن رضا نسبي مع مستويات متباينة ومحدودة من الاعتراض والنقد. معظم هؤلاء امتدح قبول حزبه بمستوى من تنوّع الآراء الداخلي أو ما أسماها البعض "ديمقراطية حزبية" تتيح لهم عدم الموافقة على بعض الخيارات في أحزابهم. كما وصف معظم المشاركين الموضوعات التي يتمايزون فيها عن أحزابهم بأنها موضوعات "بسيطة" أو "غير أساسية". كذلك يذهب جملة من المشاركين للتأكيد على رضاهم عن رؤساء أحزابهم وتوجيه النقد للنواب والوزراء ومسؤولي التنظيم. ويمكن تقسيم هذه الجموعة إلى عدة شرائح.

أ- الشريحة الأولى من هؤلاء المشاركين تشيد بقدرتها على التمايز داخل أحزابها وإمكانية الحوار الداخلي ولديها تصوّر عن قدرتها على إحداث تغيير في مواقف القيادات. يؤكد "طلال" من الحزب التقدمي الاشتراكي أنه مؤمن بخيارات حزبه ما عدا بعض "الأمور البسيطة" مثل الموقف من سد بسري والعلاقة مع بعض الحلفاء. ويشير "طلال" في هذا السياق إلى أنهم من خلال الحوار الداخلي تمكنوا من تغيير موقف رئيس الحزب ليصبح معارضًا للسد. وتؤكد "ميريام" من القوات اللبنانية أنهم قادرون على التعبير عن موقف مختلف داخل التنظيم وتغيير الموقف السياسي للقيادة من خلال الحوار مثل الضغط لمنع تسمية سعد الحريري رئيسًا للحكومة. وتكمل قائلة: "ولكن هذا لا ينفي إن الحزب أخطأ أو قصّر في عدة ملفات وكان قادرًا أن يتصرّف بطريقة مختلفة ولكن بالنهاية هذا هو العمل السياسي في مد وجزر وفي انتصارات وهزائم". فيما يجادل "إيلي" من حزب الكتائب أن ما يميّز حزبه هو توافر الديموقراطية التي تتيح للجميع مشاركة الآراء المختلفة، "قد لا نتفق على الطريق ولكن بالنهاية نتفق جميعًا على مصب الأمور وهذا ما يجعلني فرحًا ومقتنعًا بقرارات وأداء حزبي".

ب- الشريحة الثانية أكدت رضاها في القضايا الجوهرية ولكن لديها تحفّظات عن الجانب التنفيذي والإدارة السياسية اليومية. مشارك من التيار الوطني الحر موافق 90٪ على الخيارات ولكن لديه تحفّظات في الشق التنفيذي للقرارات والسياسات ثم يمتدح تجربة العماد عون. كذلك يشعر "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني بالفخر بالخيارات السياسية لحزبه (العلاقة مع المقاومة وسوريا والتيار الوطني الحر والأداء الوزاري) ولكنه لا يوافق على شكل المصالحة مع الحزب التقدمي الاشتراكي بعد إشكال في الجبل. فيما يحصر مشارك من المستقبل نقده في "الممارسات اليومية" التي فيها مقدار من البراغماتية.

ت- الشريحة الثالثة ربطت عدم رضاها النسبي بأداء النواب والوزراء ومسؤولي التنظيم دون المساس بالقيادة. كان المشاركون من حركة أمل هم الأكثر وضوحًا داخل هذه الشريحة. مشارك من الحركة راض تمامًا عن أداء رئيس الحركة (التنمية وبناء المؤسسات وحماية الدولة) وأداء الحركة الشعبي رغم ضعف الإمكانات ولكنه يرى أن أداء بعض الوزراء لم يكن جيدًا وحصل تقصير. كذلك يؤكد مشارك حركي آخر على رضاه عن دور الرئيس بري الوطني (مثل تقديمه خارطة طريق للدولة المدنية) لكن هناك تقصير لدى بعض نواب الحركة وفي بعض الشؤون التنظيمية "وهذه موجودة عند الكل فنحن لسنا معصومين ولا ملائكة". أما "رلى" من حزب اللّه فتعبّر عن رضا كامل في الخيارات الكبرى ولكنها عكس ذلك في السياسة الداخلية فتقول: "أين منطقة بعلبك الهرمل من الإنماء؟ من التوظيف والمشاريع؟، لا شيء؟". فيما يؤكد مشارك عوني وجود إجماع على المسائل الجوهرية لكن هناك تباين حول أداء وزراء التيار (العدل والطاقة والاقتصاد) لكنه يعود ليقدم مداخلة دفاعية عنهم.

ث- أما الشريحة الرابعة فهي تريد من أحزابها أن تكون أكثر حزمًا تجاه الأطراف السياسية الأخرى ومنهم الحلفاء. "جميل" من حركة أمل راض بشكل كامل فيما يخص الأمور السياسية والاستراتيجية (أداء الوزراء والمساعدات في القرى) ولكن كان هناك خيارات ممكنة أكثر حزمًا بدل السعي لاسترضاء أطراف معيّنة ولكنه يعود ويبرّر ذلك بكونه يحقق "مصلحة البلد". مشاركان من التيار الوطني الحر جادلا أنه كان يجب أن يكون التيار أكثر شراسة إزاء الجهات التي عرقلت عمله (بالتحديد في موضوع الكهرباء) مع لوم حزب اللّه لعدم "ضبطه قرار حركة أمل بتعطيل خطة التيار الكهربائية". وتعتقد "ماغي" من تيار المردة أن حزبها كان يجب أن يكون صارمًا أكثر وأن لا يمنح الآخرين أولوية على حسابنا (بالتحديد الموقف من جبران باسيل في الانتخابات الأخيرة بالبترون)، وترى أنه كان من الممكن اتّباع خيارات أخرى.

ج- الشريحة الأخيرة يطال عدم رضاها بعض الخيارات السياسية لأحزابها. يؤكد "عمر" من تيار الكرامة أن لا أحد لديه "أداء كامل" فهو راض عن خيار حزبه في المقاومة ورفض التطبيع مع العدو الإسرائيلي ولكنه متمايز حول ما يجري في سوريا منتقدًا الدولة السورية وحلفائها في الحرب الدائرة. أما "كريم" من حزب الاتحاد راض بالعموم "لكن هناك حق الانتقاد بطبيعة الحال" لذا لم يكن راضيًا عن موقف رئيس الحزب إلى جانب السعودية في حرب اليمن ولكنه يبرر ذلك بالرغبة "بتخفيف احتقان الشارع السنّي". أما "ميريام" من القوات اللبنانية فتنتقد أداء حزبها حيث ينحصر بخطابات لشدّ العصب وطروحات "سطحية" وثانوية ومماحكات مع الأطراف الأخرى بدون جهد مفيد في حل الأزمة. مشارك من حزب اللّه راض على إدارة الحزب للأزمة أما قبل ذلك فلا، فهو راض عن محاولة الحزب تأمين المستلزمات الأساسية لمجتمعه. وعبّر ثلاثة مشاركين من تيار المستقبل عن عدم الرضا

عن قرارات مثل التسوية الرئاسية ومحاولات القيام بإصلاحات مع قوى غير صادقة والاستقالة بعد 17 تشرين ورفضه رئاسة الحكومة. أحد هؤلاء المشاركين يحزنه "الكثير من الأمور في أداء التيار" ولكنه يبرّر ذلك بضغوط خارجية وقصر مدة حكومة العهد الأولى والغدر من حلفاء الداخل والخارج. بينما ذهب "وليد" من تيار العزم نحو موقف نقدي واضح لأداء تياره من ناحية وقف توزيع المساعدات (يشعر أن ذلك بضغط خارجي) أو تقديم مساعدات عشوائية أو لمصالح شخصية.

- **المعارضة والحراك**

ربطًا بطبيعة السؤال نميّز بداية داخل مجموعة الحراك والمعارضة بين الأحزاب التي تتواجد منذ سنوات داخل المجال السياسي وباقي المجموعات حديثة العهد. ونلاحظ أنه بالعموم كان تعبير المشاركين من الأحزاب "العريقة" عن الرضا حذرًا نسبيًا ولو أن مستواه كان متقدمًا.

يعبّر المشاركان من الحزب الشيوعي عن رضا كبير بجهد حزبهم ومحاولته تقديم مشروع بديل والجهد الجماهيري المبذول، ولكن "يبقى بإمكاننا كحزب أن نتطور أكثر، وأن نقيَم المرحلة بشكل أدق" يقول أحدهما. بينما يحصر "عبد الرحمن" من الجماعة الإسلامية رضاه "بالمرحلة الحالية" رغم قلقه من التحولات الكبرى في المنطقة والعالم. أما "حسان" من حزب سبعة فيربط رضاه بكونه من ضمن دائرة القرار "لكن لو لم أكن كذلك كان من الممكن أن أكون غير راض بنسبة 60٪"، ومن الأمثلة على عدم رضاه العجز عن مد الجسور مع باقي المجموعات لتشكيل جبهة موحدة. بينما غلب على "إبراهيم" من حركة الشعب الشعور بالرضا نظرًا لمواقف الحركة وحيويتها الداخلية ولكنه نقدي تجاه "مراعاة الحركة لمواقف حزب اللّه بموضوع الحراك أكثر من اللازم". بينما عبّر "وسيم" من التنظيم الشعبي عن رضاه الكامل انطلاقًا من استقلالية التنظيم عن التبعية لأي طرف خارجي.

أما المنتسبون إلى مجموعات حديثة نسبيًا ضمن الحراك الذي بدأ منذ 2015 فيعبّرون عن مستوى مرتفع من الرضا وذلك يعود إلى حداثة التجربة وخطابها الثوري أمام الواقع المتهالك وعدم انخراطهم في تجارب سلطوية وكذلك لأن صغر حجم هذه المنظمات وعمرها يسمحان بهامش واسع للتداول والحوار الداخلي والإحساس بنوع من الرابط "الأسري" يمنح المنتسبين المكانة والدور المؤثر. وهنا من المفيد الإشارة إلى أن ما يعزز هذا الرضا هو أن الانتماء لهذه المجموعات لم يكن في الغالب امتدادًا لانتماء عائلي أو تقليدي أي أنه كان ينم عن درجة مرتفعة من الاستقلالية لا سيما أن المشاركين من الخريجيين الجامعيين ممن كوّنوا هذه القناعات من خلال التفاعل مع الأقران خلال مراحل الدراسة أو العمل. وهذا الانتساب كان يتم من خلال الممارسة الاحتجاجية في المجال العام ثم يأخذ أشكالًا تنظيمية ولو رخوة في بداية الأمر.

مصادر هذا الرضا التام لدى المشاركين من الحراك متعددة. فالبعض حصّل هذا الرضا نتيجة الطبيعة الأفقية والتشاركية في التنظيم وأخذ القرار (مشاركون من لحقي، والكتلة الوطنية،

ومواطنون ومواطنات، وعن حقك دافع)، أو حيوية المجموعات ومبادرتها لتنظيم التحركات بطريقة مؤثرة ضد المصارف أو المؤسسات العامة أو الشركات الخاصة المعتدية على المال العام (مشاركون من الحركة الشبابية للتغيير، وحجر وبشر، والكتلة الوطنية، وشباب المصرف) أو نتيجة مواقف تعبّر عن وجع الناس (لبنان عن جديد وشباب المصرف) أو لوجود أشخاص مستقلين ونظيفي الكف (مشاركان من حجر وبشر، وأوع) أو القدرة على طرح بدائل بشكل تخصصي وعلمي (مشاركون من مواطنون ومواطنات، وشباب المصرف، وشبكة مدى) أو القدرة على التجدد الفكري (مشاركة من شبكة مدى)

إلا أن عددًا قليلًا من المشاركين عبّر عن بعض النقد الذاتي ارتبط بمحدودية القدرة على الوصول لأعداد كبيرة من الناس وإقناعها بوجود بديل (مشاركان من الكتلة الوطنية و "وعي")، أو بأسلوب وتكتيكات التظاهر (مشاركان من حراك الصور و "وعي")، أو بالحذر المبالغ فيه من التواصل مع الدول الخارجية (مشارك من حراك صور) أو بحالة التشرذم لدى قوى المعارضة (مشاركان من حراك صور ولقاء البقاع الثوري) أو بالعلاقة المتساكنة لبعض قوى المعارضة مع بعض قوى السلطة (مشاركة من شبكة مدى).

- **التحليل المقارن:**

i. بالعموم هناك رضا مرتفع لدى معظم المشاركين من أحزاب السلطة عن أداء أحزابهم، وحين يمارسون نوع من النقد الذاتي يقومون بذلك مع تجنّب القضايا الكبرى أو قائد التنظيم مع ذكر العديد من التبريرات. بالمقابل يشعر المشاركون من الحراك والمعارضة بمستوى عال جدًا من الرضا عن السلوك السياسي لتنظيماتهم ولا سيما لدى المجموعات حديثة العهد بالمقارنة مع أحزاب المعارضة العريقة، فيما كانت الانتقادات لدى هذه الفئة محدودة وعابرة.

ii. بالمجمل ربط المشاركون من الأحزاب عدم رضاهم بقضايا مرتبطة بأداء بعض النواب والوزراء أو الإدارة السياسية اليومية أو مسائل تنظيمية داخل أحزابهم أو سياسات الحلفاء أو الميل الدائم للمساومة بدل المواجهة أو التشدد، وطبيعة التحالفات والتسويات. لكن هذه المساومة هي آلية عمل بين النخبة السياسية تحت عناوين مثل التوافقية والميثاقية وحفظ الوحدة الوطنية بهدف إدارة النظام وتقاسم المنافع والمصالح. أما النقد الذاتي لدى المشاركين من قوى المعارضة فتركّز في القدرة على الوصول للجمهور والفشل في بناء أطر موحدة لقوى الاحتجاج ومسايرة بعض قوى السلطة.

iii. لم يكن للبُعد الطائفي أو التنظيمي تأثير واضح على إجابات المشاركين. لكن يمكن ملاحظة أن المشاركين الدروز في أحزاب السلطة لديهم مستوى أعلى نسبيًا من الرضا، فيما ركّز المشاركون من حركة أمل على ربط الرضا بدور القيادة وأضاف إليه المشاركون من حزب اللّه قضية المقاومة، بالمقابل بدا المشاركون السنّة، وتحديدًا من تيار المستقبل، الأكثر مساءلة لخيارات قياداتهم.

iv. بدا لافتًا أنه لدى كلتا الفئتين كانت القدرة على المشاركة في الحوار الداخلي والمرونة في التواصل مع صانع القرار داخل الحزب أو المجموعة مصدر رئيسي للرضا لدى المشاركين. وهذ ما يعكس رغبة مرتفعة لدى هذه الشريحة من خريجي الجامعات في المساهمة النشطة والمشاركة المباشرة في عملية صناعة القرار ولو بحدود الاستماع وعرض المشورة ويجذبها وجود بنية تنظيمية حيوية ذات قنوات نشطة باتجاهين داخل الهرم التنظيمي. وكذلك يساهم الحجم التنظيمي الصغير لمجموعات الحراك ببناء صلات شخصية متينة داخلها ويخلق نوعًا من الحميمية الأسرية ولا سيما مع التفاعل المتواصل خلال التحركات إضافة لكونهم في الغالب ينتمون لجيل واحد.

v. كانت مصادر الرضا لدى مشاركي أحزاب السلطة مرتبطة بدور رموز التنظيم والقضية الإيديولوجية وتقديم المساعدات وضرورات الواقع السياسي. بينما كانت مصادر الرضا لدى المشاركين من المعارضة والحراك متعددة ولكن الأبرز فيها: (1) طبيعة هذه المجموعات لناحية بنيتها غير الهرمية ومستوى المشاركة في صناعة القرار والانفتاح على النقاش بما يمنح المنتسب احساسًا مرتفعًا بالانتماء والدور. (2) المصدر الثاني الأبرز هو النشاط العملي للمجموعات ضمن المجال العام من خلال تنظيم الاحتجاجات والتحركات والتوعية العامة وطرح الأفكار، فمشروعية هذه المجموعات تأتي من نشاطها الميداني والممارسة الواقعية وليس من قيادة تاريخية أو مشروع إيديولوجي كامل التشكّل.

vi. يشعر المشاركون من الحراك والمعارضة بموقف أخلاقي متقدم مرتبط بتموضعهم السياسي، وهم يحرصون على وضع أنفسهم في مقابل النظام السياسي "الفاسد" ويصرّون على إبراز التناقض مع الأطراف الموجودة داخل السلطة كوسيلة لابراز هوية متمايزة وجذابة. فيكرر هؤلاء المشاركون الإشارة إلى دورهم في الدفاع عن حقوق الفقراء ونبذ الطائفية ومواجهة الفاسدين للافتخار بانتمائهم. كذلك كان المشاركون من الحراك والمعارضة أكثر قدرة وراحة بالتعبير عن أسباب شعورهم بالرضا وبرز ذلك من خلال الإجابات المطوّلة والمفصّلة لعدد كبير منهم. بينما كان يغلب على المشاركين من الأحزاب الطابع الدفاعي والتبريري ما يشير إلى شعورهم بعبء المساءلة الشعبية والتشكيك بأحزابهم.

الخلاصة

ينبغي بداية إعادة التأكيد على أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة غير قابلة منهجيًا للتعميم خارج دائرة المشاركين فيها، ولكن يمكن الانطلاق منها لتحصيل فهم معمّق لتصوّرات جيل ما بعد الحرب الأهلية من حملة الشهادات الجامعية المنتظم داخل الأحزاب المشاركة في السلطة وأحزاب المعارضة ومجموعات الحراك. تقترب المسافة بين المشاركين حين يرتبط السؤال بتشخيص الأزمة ثم تميل للافتراق بوضوح حين يصل الأمر إلى توزيع المسؤوليات. يظهر في عدة مواضع من الدراسة تأثير واضح ومباشر للانتماء السياسي والهوية الطائفية في فرز المواقف والتصوّرات بين الفئتين وداخل الفئة الواحدة.

انطلاقًا من ذاكرة المشاركين بشأن الأحداث المحلية الأفضل والأسوأ يظهر إلى أي حد تفصل لحظة 17 تشرين بين الفئتين، حيث تغيب ذكرى الحدث عند فئة أحزاب السلطة وتطغى لدى الفئة الثانية. وعند الحديث عن الحدث الأسوأ يظهر توافق عام بين المشاركين السنّة لدى الفئتين ولدى المشاركين من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي حول حادثة اغتيال الرئيس الحريري، في حين يغيب هذا الأمر عند المشاركين المسيحيين من كلتا الفئتين. يشير تشتّت الأحداث ذات الصلة بالذاكرة إلى ضعف الذاكرة الجمعية اللبنانية لدى هذا الجيل وهو ما يضعف المشتركات في الهوية الوطنية. يركّز المشاركون من الحراك على تذكّر الأيام الأولى من 17 تشرين باعتبارها لحظة الصفاء الثوري لناحية العفوية والعمومية الوطنية وظهور "الشعب" بزخم منقطع النظير والإحساس بأن التغيير على وشك التحقق. إن محورية حدث 17 تشرين في ذاكرة هذه الفئة تشير إلى أنه سيبقى عاملًا دافعًا وموجّهًا في أية احتجاجات مستقبلية في السنوات القليلة المقبلة. وهذا ما يشبه لحظة 14 آذار 2005 التي ظهر أنها ما زالت تتفاعل في ذاكرة شباب تيار المستقبل والكتائب والقوات اللبنانية والحزب التقدمي.

على الرغم من أن الأحزاب والقوى التي ينتمي إليها المشاركون تتموضع في مواقع متناقضة تقريبًا داخل المجال السياسي بدت تصوّرات كتلة كبيرة من المشاركين من الفئتين للأزمة اللبنانية متقاطعة إلى حد بعيد سواء لناحية تحديد بدايتها أو السبب الرئيسي لها. فالأغلبية من المشاركين ترى أن مسار الأزمة كان تراكميًا وتربطه بلحظة اتفاق الطائف وبزوغ تجربة الحريري السياسية ونموذجها الاقتصادي. وهنا يلاحظ أن الانتماء السياسي (قوى 8 آذار و14 آذار) والطائفي والمذهبي كان أكثر تأثيرًا في فرز المواقف من الانتماء للأحزاب المشاركة في السلطة أو الانتماء لقوى المعارضة والحراك.

وعن السبب الرئيسي رأت أغلبية المشاركين أنه مرتبط بالطائفية وإن قاربتها بطرق مختلفة. وهذا ما يشـير إلى عمق مأزق مشـروعية الصـيغة الطائفية المطبّقة وأنها لم تعد قادرة على تلبية حقوق الأغلبية من اللبنانيين، وبالتالي يعزز من الطرح القائل بأن ما نتج عن تلك المرحلة لم يعد قابلًا للاسـتمرار ولا بد من البحث في تغييره أو تطويره. وهنا يبرز شـكل من الانقسـام بين يمين ويسـار عابر للفئتين من خلال تحليل المشـاركين لسـبب الأزمة. ويمكن الاسـتدلال بشـكل أوّلي على هذا الانقسـام من خلال الصـحيفة التي يطالعها المشـاركون، حيث اختارت الأغلبية العظمى من المشـاركين صـحيفتي الأخبار (45.5٪ من مشـاركي أحزاب السـلطة و48٪ من مشاركي المعارضة والحراك) والنهار (36.5٪ مقابل 24٪).

وعلى الرغم من تقديم المشـاركين من فئة الحراك والمعارضـة لخطاب علماني وطني ظهر أن العامل الطائفي ما زال له أثر في أكثر من موضـوع. ويبدو ذلك بشـكل واضـح بالتحديد لدى عدد من المشـاركين السـنّة في الحراك حيث برزت تقاطعات مع المشـاركين من تيار المسـتقبل في التصـويب الحاد على التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية وفي التخفيف من مسـؤولية الرئيس رفيق الحريري عن الأزمة. ويعود هذا التقاطع إلى عدة مصادر محتملة: مستوى التعبئة المذهبية سـنّيًا ضـد التيار الوطني الحر، وأن جزءًا من المشـاركين السـنّة من الحراك تسـربوا من بيئة تيار المستقبل في السنوات الأخيرة، وكذلك لرغبتهم في تكريس شعار "كلن يعني كلن".

على صـعيد المسـؤوليات برزت فوارق واضـحة بين الفئتين باعتبار ذلك في صـلب المنافسـة السياسية بين قوى الوضع القائم والقوى الساعية للتغيير. تركّز سرديات المشاركين من أحزاب السـلطة، لا سـيما تلك التي في مركز السـلطة، على تقليص مسـؤولية النخبة الحاكمة بإزاحة النقاش نحو العوامل البنيوية للنظام الطائفي والتدخلات الخارجية ومسـؤولية الشـعب. في المقابل يربط المشـاركون من الحراك والمعارضـة الأسـباب بالنخبة الحاكمة وذلك لتقويض مشـروعيتها والتأكيد على ضـرورة قيام بديل لها. ولعدم تشـتيت مسـؤولية النخبة يغيب تقريبًا عن المشـاركين من الحراك والمعارضـة الحديث عن دور الخارج ومسـؤولية الشـعب وحتى النقد لسلاح المقاومة.

وهنا كان لافتًا أن الحديث عن سـلاح المقاومة وربطه بالأزمة كان شـبه غائب لدى الفئتين ما يبدو في السجال العام وهذا يعني أن الحملات السياسية والإعلامية التي تربط الأزمة بالمقاومة تبدو مفتعلة إلى حد كبير. يضـاف إلى ذلك أن الأحداث المرتبطة بقضـية المقاومة (التحرير عام 2000، الانتصار عام 2006) ظهرت باعتبارها الأحداث الأجمل لدى كلتا الفئتين ولدى مشاركين من عدة طوائف، في مقابل الانقسامات السياسية أو الطائفية حول سائر الأحداث الأخرى. يضاف

إلى ذلك أن مشـــاركين من أحزاب حليفة لحزب اللّه ربطوا الرضـــا عن أداء أحزابهم، من جملة عوامل، الارتباط بقضية المقاومة.

بدا أن المشاركين بالعموم يتموضعون في تنظيماتهم بشكل متماسك مع ميل أوضح نسبيًا لدى شـباب أحزاب السـلطة لممارسـة النقد الذاتي تحت سـقف عدم المسـاس بالقيادة الحزبية (التركيز على مسؤولية النواب والوزراء والمسؤولين الحزبيين) ولا بالقضايا الجوهرية. وكان نقد هؤلاء المشاركين شديدًا للنظام السياسية وممارسات السلطة ولو أنهم يشيرون في ذلك إلى قوى السـلطة الأخرى سـواء الحليفة أو المنافسـة. وهنا كان لافتًا ظهور مسـتوى مرتفع من عدم الرضـا عن التحالفات وأداء الحلفاء بينما كان نقد المشـاركين من الحراك والمعارضـة يتجه نحو العجز عن بناء تحالف واسع لقوى الاعتراض. هذه المواقف للمشاركين من أحزاب السلطة تكشف عن نوع من الإحباط من النظام السـياسـي القائم وعن عدم صـلاحيته وكذلك عن غياب واسـع للقدرة على صـــناعة التوافقات. وفي هذا الســياق يبرز مســـتوى الاســـتقطاب الحاد بين تيار المستقبل والحزب التقدمي وحركة أمل من ناحية والتيار الوطني الحر من ناحية ثانية.

كان واضحًا أن المشاركين السنّة هم الأكثر شعورًا بالارباك السياسي في خياراتهم وبرز ذلك في نقدهم الأوضـح نسـبيًا لأحزابهم وقواهم بالمقارنة مع باقي المشـاركين. والمؤشـر الثاني مرتبط بمستوى التردد الذي يحكم خيارهم الانتخابي في الانتخابات النيابية المقبلة عام 2022. فقد أجاب 20٪ من سنّة الأحزاب المشاركة في السلطة أنهم سيغيرون خيارهم الانتخابي عام 2022 و53٪ أجابوا أنه من "الممكن" أن يقوموا بذلك. مع التأكيد على عدم تعميم هذه النتائج خارج دائرة المشـاركين ولكن يظهر من مجمل الدراسـة مسـتوى التشـتت في أراء المشـاركين وعمق الأسـئلة المطروحة على القيادات السـنيّة والتشـكيك بخياراتها ولا سـيما فيما يخص تيار المستقبل. كما يظهر أن 50٪ من المشاركين من سنّة قوى الحراك والمعارضة أفادوا أنهم من الممكن أو المؤكد سـيغيرون خيارهم الانتخابي في 2022 ومن المرجح أن أغلب هؤلاء تسـربوا من تيار المستقبل وبيئته الحاضنة.

تظهر تأثيرات الأزمة الاقتصـادية والسـياسـية بوضـوح على المشـاركين من جيل ما بعد الحرب الأهلية ممن أنجزوا تعليمهم الجامعي وذلك من خلال مسـتوى متقدم من السـخط على النظام السياسي وأداء السلطة وحدّة الانقسام السياسي بين فئتي السلطة والمعارضة وكذلك بين القوى الموجودة داخل السـلطة نفسـها. عززت الأزمة من زخم التحليل اليسـاري الذي يربطها ببنية النظام الاقتصادي للحريرية السياسية، وكذلك عمّقت الهوة بين قوى الأمر القائم والقوى التغييرية التي تشـعر بأنها هزّت ميزان القوى، وأعادت إحياء نوع من الانقسـام الإسـلامي بوجه

التيار الوطني الحر ضمن أحزاب السلطة. وتدفع الأزمة بهؤلاء الشباب إلى استكشاف هامش من النقد الذاتي من داخل أحزابهم عبر طرح أسئلة حول صيغة النظام والتسويات والتحالفات والأداء في الوزارات والعمل التنموي. في مقابل أن الشباب من الحراك والمعارضة يؤكدون على تقديم هويتهم من خلال وضعها كنقيض تام للنظام السياسي القائم بما يمكن أن يجعلها ذات جاذبية عالية.

برز لدى المشاركين الشباب رغبة عالية بأن تكون أصواتهم مسموعة داخل أحزابهم ومجموعاتهم ولذلك كان اقتراب المسافة مع رأس الهرم التنظيمي عاملًا أساسيًا في زيادة الرضا عن أداء أحزابهم ومجموعاتهم. إن الانتساب لفئة عمرية متشابهة وذات تحصيل جامعي جعل من المشاركين يتشاركون السخط القلق من مستقبل هذا النظام في حال استمراره. فكيف يشخّص هؤلاء تداعيات الأزمة عليهم وعلى نمط حياتهم وخططهم للمستقبل، ما هي المخاوف والهواجس ومصادر السخط؟ هذا ما ستجيب عليه الدراسة الثانية ضمن هذا المشروع البحثي.

الملاحق

ملحق رقم 1 : الاحتجاجات في لبنان بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020[29]

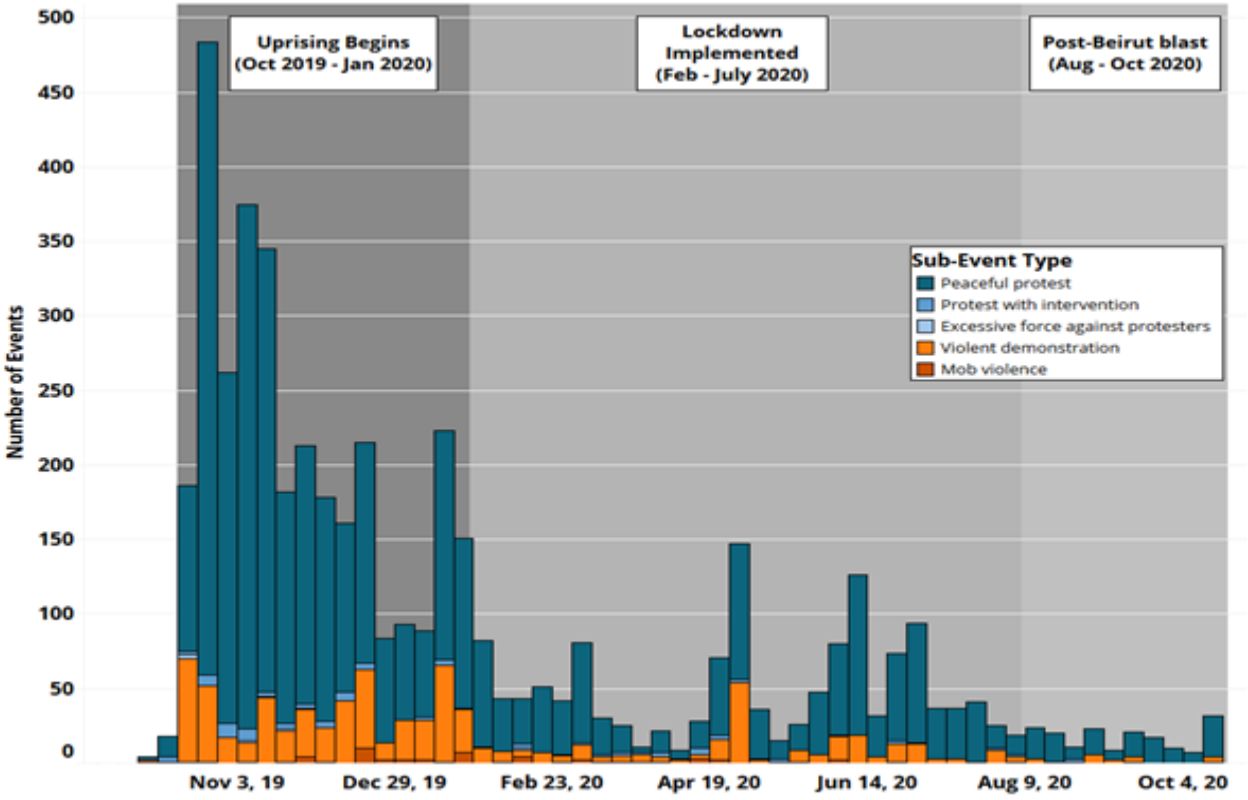

[29] https://acleddata.com/2020/10/27/breaking-the-barriers-one-year-of-demonstrations-in-lebanon/

ملحق رقم 2: جدول المشاركين من الأحزاب المشاركة في السلطة

الاسم المستعار	الجنس	الانتماء الحزبي	الطائفة	مكان الإقامة	العمر	الاختصاص الجامعي
ريتا	أنثى	الحزب السوري القومي الاجتماعي	لم يصرح	الحمرا	24	هندسة داخلية
وليد	ذكر	تيار العزم	سنّي	طرابلس	30	إدارة أعمال
عصمت	أنثى	الحزب التقدمي الاشتراكي	درزية	حاصبيا	26	تجميل داخلي
عباس	ذكر	حزب اللّه	شيعي	بيروت	24	إدارة معلومات
جويل	أنثى	القوات اللبنانية	مسيحية	بعبدا	24	علم نفس
حسن	ذكر	حركة امل	شيعي	الضاحية	25	هندسة مدنية
إيلي	ذكر	حزب الكتائب	مسيحي	الكورة	24	هندسة داخلية
ميريام	أنثى	حزب القوات اللبانننية	مسيحية	عوكر	24	هندسة بترول
فادي	ذكر	تيار مستقبل	سنّي	الجية	24	صحافة
جميل	ذكر	حركة أمل	شيعي	شياح	27	طبيب
غازي	ذكر	حزب اللّه	شيعي	حي ماضي	26	هندسة اتصالات
عمر	ذكر	تيار الكرامة	سنّي	طرابلس	27	هندسة مدنية
أحمد	ذكر	حزب اللّه	شيعي	الهرمل	29	طب أسنان
روني	ذكر	التيار الوطني الحر	مسيحي	القاع	29	مهندس معماري
رنا	أنثى	تيار المستقبل	سنّي	لالا (بقاع غربي)	25	علوم سياسية
جورج	ذكر	حزب القوات اللبنانية	مسيحي	بيروت	28	إعلام رقمي
جيهان	أنثى	تيار المستقبل	سنية	عكار	27	أدب عربي
نرجس	أنثى	حزب اللّه	شيعية	بيروت	28	ترجمة
هشام	ذكر	التيار الوطني الحر	مسيحي	بعبدا	26	هندسة مدنية
شادي	ذكر	تيار المردة	مسيحي	زغرتا	28	هندسة مدنية
فؤاد	ذكر	حركة أمل	شيعي	الهرمل	25	طبيب اسنان
رامي	ذكر	حزب التوحيد العربي	درزي	مار الياس	28	معلوماتية
كريم	ذكر	حزب الاتحاد	سنّي	تعلبايا	30	إدارة أعمال
جعفر	ذكر	حركة أمل	شيعي	رشاف	29	حقوق
باسم	ذكر	حزب اللّه	شيعي	بيروت	28	ادارة مالية
رولا	أنثى	حزب اللّه	شيعية	الهرمل	24	علوم اجتماعية
طلال	ذكر	الحزب التقدمي الاشتراكي	درزي	بيصور	27	ادارة مشاريع
عصام	ذكر	الحزب الديمقراطي اللبناني	درزي	بعقلين	25	قانون الأعمال
زياد	ذكر	تيار المستقبل	سنّي	بيروت	28	هندسة اتصالات
ماغي	أنثى	تيار المردة	مسيحية	البترون	29	موارد بشرية
محمود	ذكر	تيار المستقبل	سنّي	كترمايا	24	هندسة
جاد	ذكر	حركة الاستقلال	مسيحي	زغرتا	24	محاسبة
طارق	ذكر	تيار المستقبل	سنّي	بيروت	25	إدارة أعمال
سوزان	أنثى	التيار الوطني الحر	مسيحية	جبيل	27	هندسة مدنية
ربيع	ذكر	التيار الوطني الحر	مسيحي	كسروان	28	هندسة معمارية

ملحق رقم 3: جدول المشاركين من أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك

الاسم المستعار	الجنس	الانتماء	الطائفة	محل الاقامة	العمر	الاختصاص الجامعي
نبيل	ذكر	الحزب الشيوعي	لم يصرح	رويس	28	إدارة دولية
مازن	ذكر	الحزب الشيوعي	مسيحي	بكفيا	28	هندسة ميكانيك
وسيم	ذكر	التنظيم الشعبي	سني	صيدا	24	ادارة اعمال
عبد الرحمن	ذكر	الجماعة الإسلامية	سني	شحيم	27	مهندس مدني
غادة	أنثى	لحقي	سني	البقاع الغربي	26	علاج فيزيائي
هلا	أنثى	الكتلة الوطنية	شعية	الحازمية	28	علاقات عامة
حسان	ذكر	حزب سبعة	شيعي	البقاع	30	ادارة
زين	ذكر	مواطنون ومواطنات	مسيحي	المتن	24	حقوق
سناء	أنثى	مواطنون ومواطنات	-	عرمون	25	معلوماتية
لميا	أنثى	شباب المصرف	شيعي	جنوب	28	علوم الاتصال
عبير	أنثى	النادي العلماني	-	بيروت	24	علم نفس
علي	ذكر	شباب صور	شيعي	صور	28	علوم سياسية
مجد	ذكر	حراس المدينة	سنّي	طرابلس	29	هندسة تواصل
لؤي	ذكر	حراك النبطية	شيعي	النبطية	30	إدارة أعمال
سهام	أنثى	لقاء البقاع الثوري	مسيحية	قب الياس	24	حقوق
معين	ذكر	وعي	شيعي	النبطية	26	صيدلي
جنى	أنثى	المعارضة القومية	درزية	بيروت	25	علم نفس عيادي
ميرا	أنثى	حراك جل الديب (عن حقك دافع)	مسيحية	جبل لبنان	24	طب أسنان
منال	أنثى	المرصد الشعبي	درزية	كورنيش المزرعة	25	بيولوجي
نادر	ذكر	أوع	-	راس النبع	33	اقتصاد وادارة
غسان	ذكر	الحركة الشبابية للتغيير	سنّي	طرابلس	25	اعلام
رواد	ذكر	شباب المصرف	شيعي	برج البراجنة	29	هندسة كومبيوتر
عثمان	ذكر	منتدى طرابلس	سنّي	طرابلس	27	صحافة
رائف	ذكر	الحركة الشبابية للتغيير	شيعي	الهرمل	24	تمويل
هبة	أنثى	شبكة مدى	شيعية	فردان	25	إعلام
إبراهيم	ذكر	حركة الشعب	سنّي	طرابلس	25	هندسة كومبيوتر
سارة	أنثى	لبنان عن جديد	سنيّة	البقاع الغربي	23	علوم سياسية
رانيا	أنثى	حجر وبشر	سنيّة	طرابلس	25	حقوق
فراس	ذكر	مجموعة موطني	درزي	راشيا	26	علوم الرياضة

ثبت المحتويات

مدخل 3

المقدّمة 7

أولًا: الإطار المفاهيمي والمنهجي 10

1.1 الأزمات وتأثيرها على الانتماء والمشاركة السياسية 10

1.2جمع البيانات 14

ثانيًا: عن الأزمة، متى وكيف ولماذا؟ 20

2.1 ذاكرة جيل ما بعد الحرب الأهلية 20

2.2 في فهم الأزمة وإدراكها 27

2.3 السبب الرئيسي للأزمة 33

ثالثًا: من المسؤول؟ بين النظام والنخبة والخارج 40

3.1 مسؤولية الأحزاب المشاركة في السلطة 40

3.2 الرضا عن الأداء: نعم ولكن 45

الخلاصة 51

ملحق رقم 1 : الاحتجاجات في لبنان بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020 57

ملحق رقم 2: جدول المشاركين من الأحزاب المشاركة في السلطة 58

ملحق رقم 3: جدول المشاركين من أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك 59

مشروع بحثي

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon